IUG Journal of Natural and Engineering Studies
Vol.21, No.1, pp 161-214 **2013**, ISSN 1726-6807, http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/

حلول مقترحة للنمو العمراني المستقبلي في قطاع غزة

د.م مصطفى كامل عبد الرحمن محمد الفرا

كلية الهندسة - قسم العمارة

الجامعة الاسلامية – غزة

ملخص: تعتبر تنمية قطاع غزة وإعادة إعماره من أكبر المهام الملقاة على عاتق السلطة الفلسطينية في هذه المرحلة، لما لهذا من ارتباطٍ وثيقٍ بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية والصحية والثقافية. حيث أن التأثير الحاد والمباشر للواقع السياسي يجعل المشاكل والمعيقات التي تجابه قطاع غزة أشد وطأة وأكثر تعقيدًا. وقد بذلت السلطة الفلسطينية منذ عام 1994م جهودًا في مواجهة المشاكل ووضعت حلولا سريعة ومناسبة للعديد منها، وحققت إنجازات رغم محدودية الإمكانيات والموارد المتوفرة لديها، ولكن بعد انسحاب إسرائيل من قطاع غزة في 2005م حولته إلى سجن كبير ومنعت اتصاله مع العالم بشكل كامل وحتى تاريخ كتابة هذا البحث، مما تسبب في حدوث مشاكل كبيرة وعديدة، مثل تدمير البيوت والمزارع والمصانع ومنع دخول المواد والمعدات لاعادة اعمارها... الخ، مما أثر سلبا وسيؤثر على عمليات التنمية والتطوير في قطاع غزة. وهذا البحث هو محاولة للمشاركة في تحديد أهم المشاكل العمرانية التي يواجهها قطاع غزة، وتحديد الأولويات والحلول المستقبلية اللازمة والإمكانيات المتاحة للتنمية والتطوير، ولتوضيح اهميتها والتاكد من عدم إغفالها من قبل المسئولين ومتخذي القرار. وذلك من خلال اتباع منهجية علمية ارتكزت على المنهج الوصفي التحليلي. وقد خرج البحث بنتائج وتوصيات أهمها: أن نقص الأرض في قطاع غزة، والنمو السكاني المتزايد، وعدم وجود ثروات طبيعية، والحصار الاسرائيلي هي أهم المشاكل العمرانية التي تعيق التنمية المستدامة للمجتمع الفلسطيني في قطاع غزة.

Proposed solutions for future urban growth in Gaza Strip

Abstract::The development of the Gaza Strip and its reconstruction is considered as the main duty entrusted to the Palestinian Authority at this point of time. This duty has close association to social, economic, ecological, health and cultural aspects. The acute and direct effect of the political situation makes the problems and obstacles facing Gaza Strip more severe and complex. The Palestinian Authority has made great efforts since 1994 to face these problems and find proper solutions and has made some achievements regardless of the limited available resources. However, after the Israeli withdrawal from the Gaza Strip in 2005, Gaza became a big jail isolated from its surroundings. This situation has caused several problems such as the destruction of homes, farms, factories, in addition to the fact that Israeli has prohibited the entry of the construction materials and equipment for rebuilding efforts, which adversely impacted the development process in the Gaza Strip. This research is an attempt to determine the most important problems facing

the urban development in the Gaza Strip, and to identify priorities and propose solutions and explore potentials for future development. The research is also aimed at clarifying the importance of these aspects and make sure that they are not overlooked by the officials and decision makers by adopting a scientific methodology based on the analytical descriptive method. The research concluded that the lack of land in the Gaza Strip, and the rapid population growth, and the lack of natural resources, and the Israeli siege is the most important urban problems that hinder the sustainable development of the Palestinian society in the Gaza Strip.

1 - المقدمة: [1]

قبل الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة في 11-2005/9/12م قام المستوطنون بتدمير بيوتهم بأيديهم، وصدق قول الله فيهم: **(**هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ**)** (الحشر:آية 2**)**. وقامت إسرائيل بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية حول إجراءات الإنسحاب ومنها هدم جميع مباني المستوطنات ما عدا المباني والمنشآت العامة والدفيئات الزراعية، ولكن إسرائيل [2] رفضت هدم "الكنس اليهودية" في المستوطنات. فامتنعت السلطة الفلسطينية عن التنسيق بينها وبين إسرائيل ولم تتسلم المستوطنات التي أصبحت في حالة لايستفادة منها، وقامت إسرائيل بتحويل القطاع إلى سجن كبير بتطويق حدوده البحرية والبرية[3]. وطرحت مقترحات عديدة ونوقشت قبل وبعد الإنسحاب الإسرائيلي، من قبل الوزارات والمؤسسات الحكومية والإهلية والخاصة، ووضعت الخطط والتصورات والحلول المستقبلية لمواجهة المشكلات الكبيرة والعديدة لتنمية وتطوير قطاع غزة، ولكن معظم هذه الخطط والتصورات والحلول تحطمت على صخرة الواقع واصبحت حبرا على ورق، وبقيت المشكلات كما هي تقريبا، فمشكلة محدودية أراضي قطاع غزة الصغيرة جداً والتي تبلغ 365 كم^2 لاتزال كما هي لم تحل، والزيادة السكانية وهي من اكبر المعدلات في العالم لم تحل، ونقص الثروات الطبيعية وكيفية توفير بدائل عن هذا النقص لم تحل، والمشاكل التي ستتفاقم وتنذر بكارثة في حالة عدم حل ماسبق ذكره من مشكلات، وبالإضافة لما سبق يشكل الحصار الإسرائيلي مشكلة كبيرة ، حيث منعت إسرائيل اتصال القطاع مع العالم بشكل كامل مما أثر وسيؤثر على عمليات التنمية والتطوير فيه.

1 – 1 مشكلة البحث (موضوع البحث):

يسعى البحث الى تحديد وترتيب المشكلات التي تواجه قطاع غزة، وكذلك تحديد وترتيب اهم الحلول الضرورية لتنمية وتطوير قطاع غزة وتجميعها وتوضيحها لتأكيد اهميتها وعدم اغفالها من قبل المسئولين ومتخذي القرارات وهم يبحثون عن حلول لهذه المشكلات.

1-2 اهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تناوله موضوعات هامه بدأت تظهر نتيجة الوضع الخطير والذي يتهددنا في كل لحظة وهي: محدودية مساحة قطاع غزة، والنمو السكاني المتزايد، وعدم وجود ثروات طبيعية، لذا توجب التفكير في حلول مبتكرة تضع أنظمة تخطيط عمرانية تراعي النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومما يزيد من أهمية البحث ندرة التعرض لهذا الموضوع في دراسات وأبحاث سابقة.

1 - 3 اهداف البحث:

- المشاركة في تحديد الاولويات والحلول المستقبلية الضرورية لتنمية وتطوير قطاع غزة.
- الاستفادة من التجارب السابقة لبعض الدول في العالم والمشابهة للأوضاع في قطاع غزة.
- الخروج ببعض النتائج والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها لتنمية وتطوير القطاع.

1– 4 منهجية البحث:

تعتمد منهجية هذا البحث على الدراسة العلمية والتاريخية والتحليلية، وجمع الأدلة والبراهين المادية وذلك بإتباع المنهج التاريخي المعتمد على المراجع والمصادر التاريخية لمعرفة تطور قطاع غزة عبر السنوات والعوامل المؤثرة فيه، وإتباع المنهج الوصفي لدراسة الوضع الراهن، كذلك دراسة تجارب عالمية وتحليلها للاستفادة منها.

1– 5 مصادر البحث:

الكتب والمراجع التي تناولت موضوع البحث - الأبحاث والدراسات المنشورة وغير المنشورة- المجلات والصحف – مواقع الانترنت - المقابلات واللقاءات مع مسئولين ومختصين وأكاديميين لهم علاقة بموضوع الدراسة - المؤتمرات وورش العمل التي عقدت حول تنمية وتطوير القطاع بعد الانسحاب- تقارير وإحصائيات مختصة بموضوع البحث من المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة.

1- 6 معوقات البحث (المشاكل والصعوبات):عدم توفر إحصاءات دقيقة وخرائط لقطاع غزة للسنوات السابقة وفترة الاحتلال - ندرة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث- قلة المراجع المتعلقة بتنمية وتطوير القطاع بعد الانسحاب الإسرائيلي منه عام 2005م.

1 – 7 الدراسات السابقة:

بعد الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة عام 2005م، وكذلك بعد الحرب الهمجية المدمرة التي شنها العدو الصهيوني على القطاع في نهاية عام 2006م ، والتي نتج عنها تدمير الآف المنازل والمنشآت والمصانع والمزارع والمؤسسات وكذلك تدمير البنية التحتية والفوقية، مما أدى الى تشريد عشرات ألألاف من سكان القطاع وشل جوانب الحياة المختلفة وخاصة الاقتصادية منها. هذا بالأضافة الي الحصار الخانق الذي فرضته اسرائيل علي القطاع، مما زاد من صعوبة اعمار مادمرته آلة الحرب الصهيونية. ولذلك تعالت الأصوات للبحث عن حلول عملية لاعمار وتنمية وتطوير قطاع غزة. وعليه واستجابة لهذه الدعوات عقدت المؤتمرات وقدمت المقترحات وأوراق العمل والبحوث، ومن هذه المؤتمرات مؤتمرات عقدتها كلية التجارة في الجامعة الاسلامية وهي: المؤتمر الثاني بعنوان: رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة وعقد في الفترة من 23 – 24 مايو2010م. والمؤتمر الرابع بعنوان: الشباب والتنمية في فلسطين، مشاكل وحلول وعقد في الفترة من24– 25 ابريل 2012م. وكذلك عقدت كلية الهندسة بالجامعة الاسلامية ثلاثة مؤتمرات وهي: المؤتمر الدولي الثاني للاعمار والتنمية وعقد في الفترة من 18– 19 يونية 2007م، والمؤتمر الدولي الثالث للهندسة واعمار غزة وعقد في الفترة من 10- 11 اكتوبر 2010م، وأخيرا يوم دراسي نظمه مركز عمارة التراث (ايوان) بعنوان: الحفاظ على مراكز المدن التاريخية. ومن المقترحات وأوراق العمل والبحوث التي قدمت في هذه المؤتمرات والتي تناولت الموضوع ولكن بشكل آخر، حيث تناولت الموضوعات التالية: حلول مقترحة لمشاريع الإسكان منخفضة التكاليف في قطاع غزة [4]، واقع البيوت الأثرية في مدينة غزة وسبل الحفاظ عليها [5]، الكفاءة الخارجية للتعليم المعماري بكلية الهندسة في الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين [6]، الدور السياسي للعمارة في إطار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي [7] إزالة أنقاض ما بعد الحرب والاستعمال المحتمل من أنقاض البناء بعد إعادة تدويرها في محافظات غزة [8]، قواعد التصميم العمراني المستديم في مشاريع الإسكان الاقتصادي [9]، تكامل المنظومة الهندسية في قطاع غزة ودورها في تطوير قدرات المهندسين لإنجاح عمليات إعادة الاعمار [10] تحكم إشرافي واكتساب بيانات لنظام توزيع المياه في مدينة غزة[11]، إعادة تقييم وتصميم أنظمة تحكم حديثة لمشاريع الإنارة للطاقة الشمسية المنفذة في قطاع غزة، فلسطين [12]، الوضع المروري في محافظة رفح (دراسة تحليلية) [13]، القيم التخطيطية لمشاريع الإسكان في قطاع غزة وانعكاسها على مشاريع الإسكان المستقبلية (حالة دراسية: مشروع إسكان تل الهوا [14]، حالات دراسية في ترسية العطاءات بأقل الأسعار في مشاريع التشييد

[15]، اثر الانقسام السياسي على دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الغزي 2004-2009م [16]، مخالفات البناء التنظيمية وأثرها على البيئة العمرانية في قطاع غزة [17]، تطور الهياكل التنظيمية للوزارات الفلسطينية في قطاع غزة وأثره على الكفاءة الإدارية [18]، الاستثمار في المدن الصناعية الفلسطينية، معوقاته وطموحاته وأثره في توفير فرص العمل (دراسة حالة: مدينة غزة الصناعية) [19]، واقع ممارسة التخطيط الاستراتيجي لدى مديري المنظمات غير الحكومية المحلية في قطاع غزة [20]، اثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين، دراسة حالة: قطاع غزة [21]، المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية (دراسة جغرافية) [22]، واقع الوقف الإسلامي وطرق استثماره [23]، العوائق والتحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص [24]، إدارة النفايات البلدية الصلبة في مدينة غزة : الواقع والطموح من وجهة نظر السكان، دراسة بيئية [25]، وهناك دراسات وأوراق عمل أخرى تناولت الموضوع ولكن بشكل آخر، ولكن أي" من هذه الابحاث السابقة الذكر لم يتطرق الى موضوع البحث وهو تحديد وترتيب المشكلات التي تواجه قطاع غزة، وكذلك تحديد وترتيب اهم الحلول الضرورية لتنمية وتطوير قطاع غزة وتجميعها وتوضيحها. وكذلك محدودية مساحة قطاع غزة، والنمو السكاني المتزايد، وعدم وجود ثروات طبيعية، وهذا يتيح المجال أمام هذه الدراسة لتسلط الضوء على الموضوع بصورة أكبر وأقوى. وعموما" لقد تمت الاستفادة من الأبحاث السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة رغم تطرقها الجزئي للموضوع، والله الموفق.

1 – 8 محاور البحث:

- المقدمة
- نافذة على فلسطين وقطاع غزة
- أهم المشاكل العمرانية التي يواجهها القطاع .
- الحلول المقترحة للنمو العمراني المستقبلي في قطاع غزة
- المصادر البديلة لتعويض النقص الحاد في الموارد والثروات الطبيعية
- النتائج والتوصيات
- المراجع

2- نافذة على فلسطين وقطاع غزة:

2-1 لمحة عامة عن فلسطين [26].

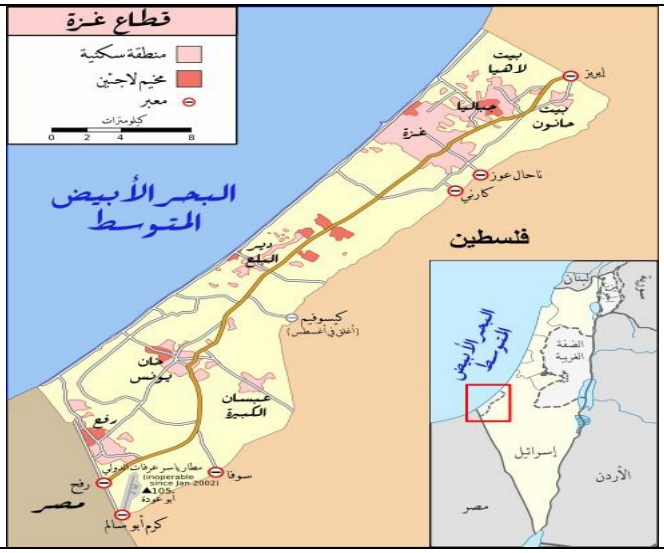

شكل (1) موقع قطاع غزة من فلسطين - المصدر: الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، تعديل الباحث

فلسطين مهد الحضارات الإنسانية، حيث مرت على أقدم مدنها وهي أريحا، إحدى وعشرون حضارة منذ الألف الثامن قبل الميلاد، وأول من استوطنها اليبوسيون والكنعانيون. ويحدها من الشمال لبنان، ومن الشمال الغربي البحر المتوسط، ومن الجنوب الغربي مصر، ومن الشرق الأردن، ومن الشمال الشرقي سوريا. وفلسطين كانت معبراً للتجارة والغزوات العسكرية عبر العصور، وعامل وصل بين قارات العالم القديم (آسيا وأفريقيا وأوروبا)، وجسر عبور للجماعات البشرية، ومما يؤكد الأهمية الإستراتيجية للموقع عبر العصور تعرض فلسطين للغزوات الحربيّة وتكالب الأمم عليها كالبابليين والآشوريين والعبرانيين والفرس واليونان والرومان والفرنجة والتتار ثم حملة نابليون. وفي بداية القرن 20م تعرضت لعدوان بريطاني أدى لإقامة كيان صهيوني في فلسطين كقاعدة للغرب. وفلسطين مهد الديانات السماوية اليهودية والمسيحية والإسلام، وبها أولى القبلتين وثالث الحرمين المسجد الأقصى المبارك، ومنها عرج الرسول محمد (ص)، وفي بيت لحم ولد المسيح عليه السلام وبها كنيسة المهد، وفي الخليل يوجد المسجد الإبراهيمي ومغارة المكفيلا التي دفن الأنبياء إبراهيم وإسحاق ويعقوب ويوسف عليهم السلام فيها.(أنظر شكل 1)

2-2 الملامح الرئيسية لقطاع غزة [27] :

هو المنطقة الجنوبية من الساحل الفلسطيني على البحر المتوسط، يشكل 1,33% من مساحة فلسطين، وسمى بقطاع غزة نسبة لأكبر مدنه غزة، خضع للانتداب البريطاني على فلسطين حتى عام 1948م، وبعد حرب 1948م أدارته مصر، وبعد حرب 1967م احتلته إسرائيل ، ثم دخلت إلى بعض مناطقه السلطة الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو 1993م، وفي عام 2005م انسحبت إسرائيل منه وأزيلت المستوطنات الإسرائيلية والقواعد العسكرية. وقطاع غزة شريط ضيق يمتد من الشمال إلى الجنوب ويقع شمال شرق سيناء، على مساحة 365 كم2 بطول 42 كم، والعرض بين 6 - 12 كم، ويحده غرباً البحر المتوسط، وشمالاً وشرقاً أراضي 1948م المحتلة، ومصر من الجنوب الغربي، ويفصل القطاع عن بقية فلسطين المحتلة منطقة عازلة بعمق 300 م من جانب القطاع، هذا من الناحية الشمالية والشرقية، كما يحد القطاع من الناحية الغربية البحر المتوسط. ويرتبط القطاع ببقية الأراضي الفلسطينية المحتلة بأربعة معابر، وبمصر بمعبر واحد. وهذه المعابر يغلقها الاحتلال باستمرار للضغط المتواصل على سكان القطاع، أما معبر رفح فهو نقطة التواصل الوحيدة بين القطاع والعالم الخارجي وهو غير خاضع للسيطرة الصهيونية المباشرة، كما يوجد في القطاع مطار دمره الاحتلال وهو معطل منذ الانتفاضة الثانية عام2000م. (أنظر شكل 1).

2- 2 – 1 المحافظات والبلديات والمخيمات في قطاع غزة: (أنظر شكل 2)

قسم القطاع إدارياً إلى خمس محافظات هي محافظة شمال غزة، ومحافظة غزة، ومحافظة الوسطى، ومحافظة خان يونس، ومحافظة رفح. وتتوزع البلديات وعددها (25 بلدية) على المحافظات الخمسة السابقة وفق التالي/ محافظة شمال غزة (إم النصر، بيت حانون، بيت لاهيا، جباليا) – محافظة غزة (غزة، الزهراء، المغراقة، وادي غزة) – محافظة الوسطى (الزوايدة، النصيرات، البريج، المغازي، المصدر، دير البلح، وادي السلقا) – محافظة خان يونس (خان يونس، القرارة، بني سهيلا، عبسان الكبيرة، عبسان الجديدة، خزاعة، الفخاري) – محافظة رفح (رفح، النصر، الشوكة)[28].

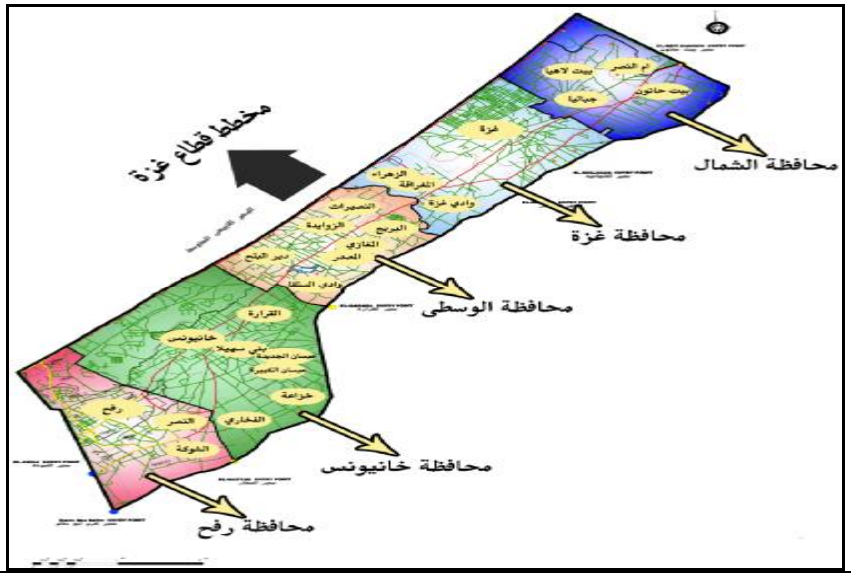

شكل (2) مخطط يوضح محافظات وبلديات القطاع - المصدر: وزارة الحكم المحلي، إعداد الباحث

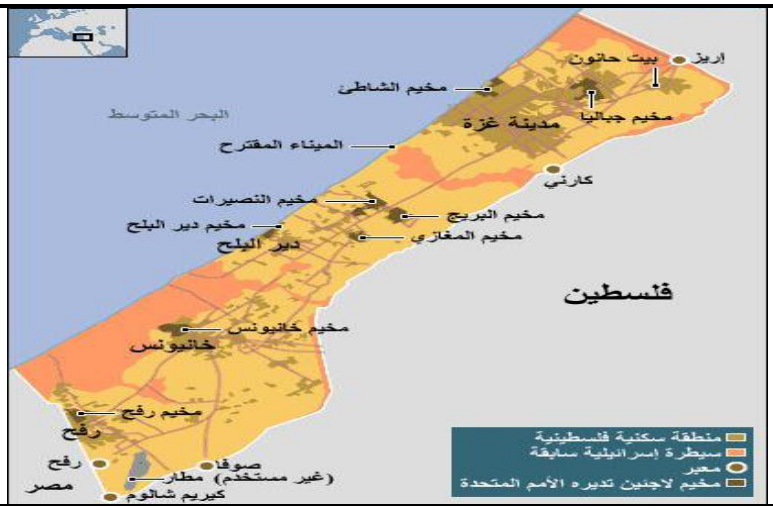

شكل (3) مخيمات اللاجئين والمعابر في القطاع - المصدر: الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، تعديل الباحث

وبعد حرب 1948م ظهرت مخيمات اللاجئين في القطاع وعددها ثمانية وهي مخيم جباليا (شمال القطاع بين بلدتي بيت لاهيا وجباليا)، ومخيم الشاطئ (شمال غرب مدينة غزة)، ومخيم النصيرات (وسط القطاع)، ومخيم البريج (وسط القطاع)، ومخيم المغازي (وسط القطاع)، ومخيم دير البلح (وسط القطاع)، ومخيم خان يونس (غرب خان يونس)، ومخيم الشابورة (قرب رفح)[29].(شكل 3)

2 – 2 – 2 النسيج الحضري للمحافظات الجنوبية (قطاع غزة) [30] :

أقيمت مدن القطاع قديما على طول المحاور التجارية الممتدة بين الكثبان الرملية البعيدة عن البحر، حيث أقيمت مدينتي رفح وخان يونس في الجنوب، ومدينة دير البلح في الوسط ومدن غزة وبيت لاهيا وبيت حانون في الشمال. وحذت مدينة غزة القديمة طابع المدن التقليدية أما باقي المدن فغلب عليها الطابع القروي، وبمرور السنين تقلصت الفروقات بين الطابع الحضري والريفي(شكل 4). وبعد نكبة عام 1948 تضاعف عدد سكان القطاع بسبب تدفق اللاجئين إليه، وأدى إلى نمو متسارع للمدن ونشوء المخيمات في محيطها، ففي الجنوب(شكل 5) تمددت كل من خان يونس ورفح باتجاه الشرق وعلى طول محور صلاح الدين الرئيسي، ولكن المستعمرات الإسرائيلية على الكثبان الرملية الغربية حدت من توسعها غربا، وفي الوسط توسعت دير البلح واندمجت مع مخيماتها لتشكل تجمعا حضريا واحدا وامتد مخيم دير البلح على شاطئ البحر، واندمجت التجمعات الثلاث مدن غزة وجباليا وبيت لاهيا لتشكل تجمعا عمرانيا كبيرا في الشمال وبقيت بيت حانون وسط الأراضي الزراعية.

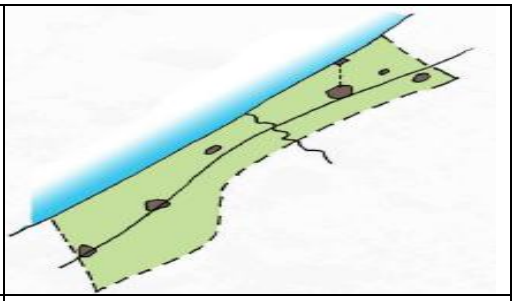

شكل (4) التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية القديمة - المصدر: المخطط الإقليمي للمحافظات الجنوبية 2005–2020م، وزارة التخطيط

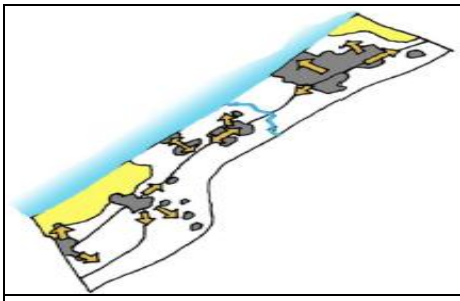

شكل (5) اتجاهات التمدد العمراني في قطاع غزة - المصدر: المرجع السابق

ولدى تحليل النسيج الحضري الحالي لمحافظات غزة يظهر وجود أربع مناطق حضرية: (واحدة في الشمال، وأخرى في الوسط، واثنتان في الجنوب)، ويفصل بينها أربع ممرات طبيعية تصل بين الحدود الشرقية وشاطئ البحر ويغلب عليها الطابع الحضري حيث تأثرت المناطق الريفية بالطابع الحضري للمدن القريبة بسبب صغر مساحة القطاع. ونتج عن هذا النمو نمطاً عمرانياً مميزاً يوازن بين النمو السريع للسكان والحاجة إلى الحماية والحفاظ على المصادر الطبيعية، حيث اعتمد التمدد العمراني على الأراضي القريبة من التجمعات السكانية الأساسية تاركاً

الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية الهامة الموجودة في الكثبان الرملية الـشمالية والجنوبيـة (شكل 6).

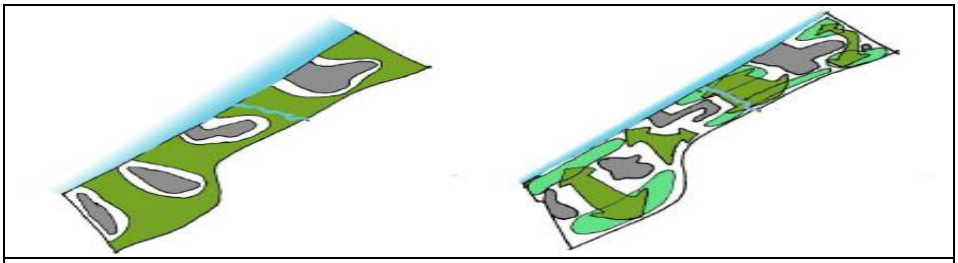

شكل (6) من اليمين التغير في النسيج الحضري والنمط المكاني العام - المصدر: المرجع السابق

2-2-3 ملكية الأراضي في قطاع غزة [31]:

تصنف ملكيات الأراضي في محافظات غزة ضمن أربع فئات رئيسية (أراضي خاصة، أراضي أوقاف، أراضي بئر السبع، وأراضي حكومية)، والنسبة الأكبر للأراضي هي ملكية خاصة.

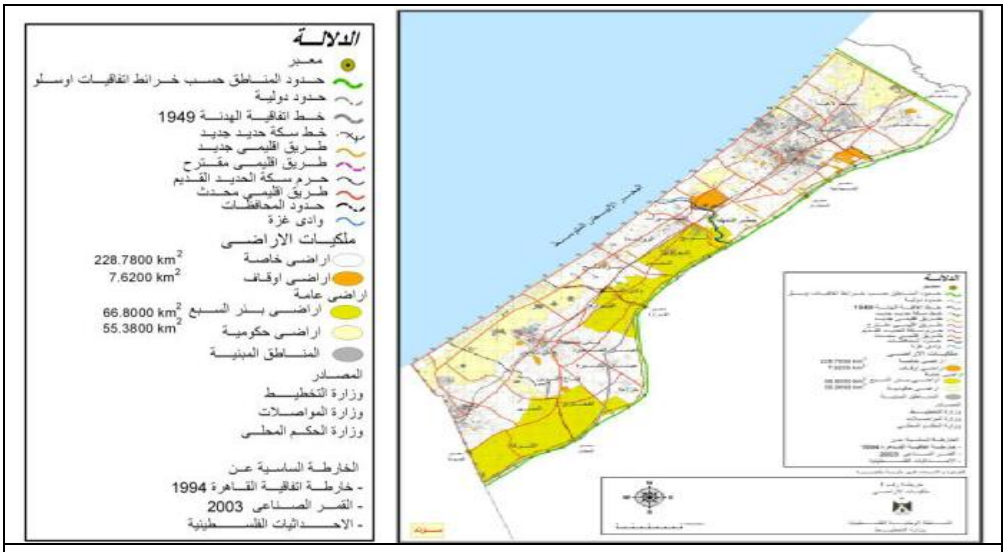

شكل (7) مخطط ملكيات الأراضي في قطاع غزة - المصدر:المرجع السابق

وكما في (شكل 7) و (،جدول 1)، فإن معظم الأراضي الحكومية موجودة خارج التجمعات السكانية، مما يجعل من الصعب والمكلف على الجهات الرسمية تخصيص الأراضي اللازمة للمشاريع العامة. ولهذا فمن الواجب تحديث قانون استملاك الأراضي للمنفعة العامة (قانون استملاك الأراضي/ وهو يسمى بقانون الأراضي (استملاكها للغايات العامة) رقم 24 لسنة 1943م، وهو ينص على استملاك الأراضي أو أي حق من الحقوق المتعلقة بها للغايات العامة ودفع تعويض عنها.)[32].

جدول (1) التوزيع النسبي لملكيات الأراضي في قطاع غزة - المصدر: المرجع السابق

نوعية الملكية	النسبة المئوية
خاصة	% 63,9
أوقاف	% 2,1
أراضي بئر السبع	% 18,7
حكومية	% 315

2– 2 – 4 سياسات واستراتيجيات تطوير التنمية العمرانية في قطاع غزة [33] :

الإستراتيجية الوطنية للإسكان والخدمات العامة هي تنظيم عمل جميع الجهات العاملة ضمن إطار تشريعي يتلاءم مع توسع النشاط العمراني وتنفيذ المشاريع الإسكانية لتحقق التالي: توفير سكن ملائم لجميع شرائح المجتمع- توفير الخدمات والبنية التحتية للتنمية العمرانية - تجنب العشوائية وإتباع خطط وزارة الحكم المحلي والبلديات، والاستغلال الأمثل للأراضي والموارد المتاحة.

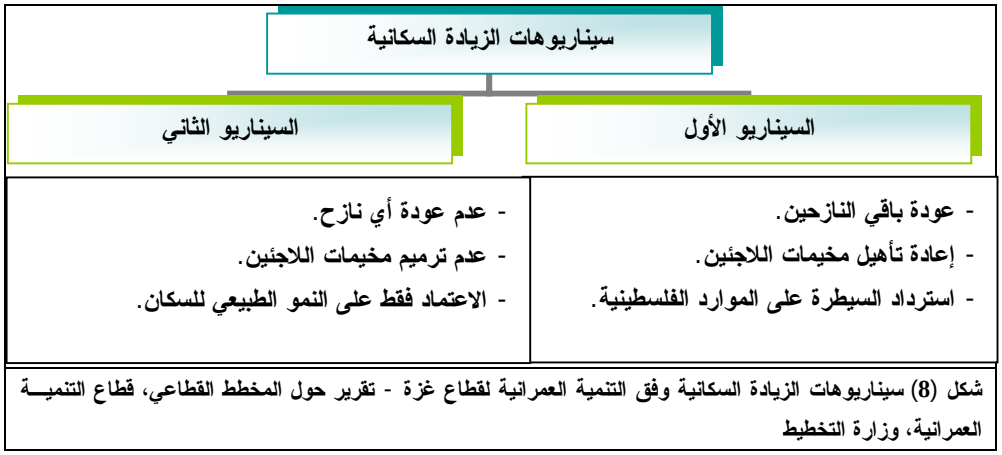

شكل (8) سيناريوهات الزيادة السكانية وفق التنمية العمرانية لقطاع غزة - تقرير حول المخطط القطاعي، قطاع التنمية العمرانية، وزارة التخطيط

2-2-4-1 التوقعات المستقبلية للتنمية العمرانية في ضوء التخطيط القطاعي [34]:(**شكل** 8)

تعتمد التوقعات المستقبلية للتنمية العمرانية في قطاع غزة على سيناريوهات الزيادة السكانية، والتي تحدد التوجهات المستقبلية. وتعتمد هذه السيناريوهات على حدثين مهمين:(انظر جدول 2-3 -4-5)

- الأول تحسن الأوضاع في كافة المجالات - الثاني أن يبقى الوضع على ما هو عليه حاليا.

والجداول التالية تستعرض النمو السكاني في القطاع وفق سيناريوهات الزيادة السكانية المتوقعة:

جدول (2) النمو السكاني في قطاع غزة حسب السيناريو الأول - المصدر: المرجع السابق

النمو السكاني في قطاع غزة حسب السيناريو الأول					
المحافظة	السكان	2007	2010	2015	2020
		%3,80	%3,50	%3,20	%3
قطاع غزة	أعداد العائدين			40,000	219,308
محافظة غزة	أعداد العائدين			12,000	65,792
	النمو الطبيعي للسكان	496,411	551,976	650,521	757,065
مجموع سكان محافظة غزة		496,411	551,976	662,521	822,857
محافظة خان يونس	أعداد العائدين			28,000	153,516
	النمو الطبيعي للسكان	270,979	301,311	355,104	
	الهجرة الداخلية للمحافظة			18,000	
	النمو الطبيعي + الهجرة الداخلية	270,979	301,311	373,104	434,212
مجموع سكان محافظة خان يونس		270,979	301,311	401,104	587,727
مجموع سكان محافظة شمال غزة		270,246	300,496	354,144	412,146
محافظة الوسطى	النمو الطبيعي	205,535	228,541	269,343	
	هجرة داخلية من المحافظة			9,000	
مجموع سكان محافظة الوسطى		205,535	228,541	260,343	302,983
محافظة رفح	النمو الطبيعي	173,372	192,778	227,195	
	هجرة داخلية من المحافظة			9,000	
مجموع سكان محافظة رفح		173,372	192,778	218,196	253,931

جدول (3) النمو السكاني في قطاع غزة حسب السيناريو الثاني – المصدر المرجع السابق					
النمو السكاني في قطاع غزة حسب السيناريو الثاني					
المحافظة	السكان	2007	2010	2015	2020
		%3,80	%3,50	%3,20	%3
محافظة غزة	النمو الطبيعي للسكان	496,411	551,976	650,521	757,065
محافظة خان يونس	النمو الطبيعي للسكان	270,979	301,311	355,104	
	الهجرة الداخلية للمحافظة			18,000	
	النمو الطبيعي + الهجرة الداخلية	270,979	301,311	373,104	434,212
مجموع سكان محافظة شمال غزة		270,246	300,496	354,144	412,146
محافظة الوسطى	النمو الطبيعي	205,535	228,541	269,343	
	هجرة داخلية من المحافظة			9,000	
مجموع سكان محافظة الوسطى		205,535	228,541	260,343	302,983

محافظة رفح	النمو الطبيعي	173,372	192,778	227,195	
	هجرة داخلية من المحافظة			9,000	
مجموع سكان محافظة رفح		173,372	192,778	218,196	253,931
المجموع الكلي		1,416,543	1,575,102	1,856,307	2,160,336

وفيما يلي جداول يوضح التسلسل الزمني لعودة النازحين من سنة 2015م وحتى 2020م.

جدول (4) التوزيع السنوي بحركة عودة النازحين في قطاع غزة - المصدر: تقرير حول المخطط القطاعي، قطاع التنمية العمرانية، وزارة التخطيط

التسلسل الزمني لعودة النازحين 2015م – 2020م

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الزيادة السكانية	%3,2	%3,2	%3,2	%3,1	%3,1	%3,0
أعداد العائدين	40,000	81,280	123,881	167,845	213,048	219,652

وعليه تم الوصول لنتائج توضح كبر احتياجات التنمية العمرانية حتى عام 2020م مقارنة بمساحة القطاع الصغيرة، مما يعطي أهمية لوضع السيناريوهات المتوقعة لنمو العمران في القطاع في ظل التجمعات العمرانية المتزايدة:

جدول (5) المساحة اللازمة للتنمية العمرانية في قطاع غزة 2020م، وفق سيناريوهات الزيادة السكانية - المصدر: المرجع السابق - الجدول إعداد الباحث

السيناريو	عدد السكان	عدد الوحدات	عدد المجاورات ومساحتها	مساحة مات الخ	المساحة اللازمة للتنمية العمران 2020م
السيناريو الأول	2,379,644	242,298	330 - 64,7كم2	2,8 كم2	67,5 كم2
السيناريو الثاني	2,160,336	203,136	290 - 57كم2	2,5 كم2	59,6 كم2

2-2-4-2 التجمعات العمرانية في فلسطين [35] :

صنفت إلى 3 أصناف (حضر، ريف، مخيمات): - **الحضر**: هو كل تجمع عدد سكانه 10000 نسمة أو أكثر، ومراكز المحافظات بغض النظر عن حجمها، والتجمعات التي عدد سكانها ما بين(4000 إلى 9999 نسمة) شريطة أن يتوفر فيها أربعة من العناصر التالية على الأقل (شبكة كهرباء عامة، شبكة مياه عامة، مكتب بريد، مركز صحي بدوام لطبيب طيلة أيام الأسبوع، ومدرسة ثانوية). - **الريف**: هو كل تجمع يقل عدد سكانه عن 4000 نسمة، وكل تجمع يبلغ عدد سكانه ما بين (4000 إلى 9999 نسمة) دون أن تتوفر فيه عناصر من الخدمات المذكورة أعلاه. - **المخيم**: وهو التجمعات التي يطلق عليها اسم مخيم، ويدار من قبل وكالة الغوث الدولية.

2-2-4-2-1 نبذة عن التجمعات العمرانية في قطاع غزة :

أثرت على القطاع غزة مراحل حكم متتابعة أدت مباشرة إلى ازدياد أعداد السكان نتيجة للهجرة وغيرها، وبالتالي ازدياد تلقائي لمساحات التجمعات العمرانية. وكان للاحتلال الإسرائيلي تـــأثير

كبير على التجمعات العمرانية وتصنيفها وتطويرها لخدمة أهدافه، فحدد تجمعات عمرانية واعترف بها على أنها بلديات وهي (غزة، دير البلح، خان يونس، رفح)، أما باقي التجمعات فاعترف بها كمجالس قروية وهي (جباليا، بيت لاهيا، بيت حانون، النصيرات، الزوايدة، البريج، المغازي، القرارة، القرى الشرقية بني سهيلا وعبسان الكبيرة والجديدة وخزاعة)، أما باقي التجمعات فلم يعترف بوجودهم وهي (وادي غزة، المصدر، وادي السلقا، الشوكة، المغراقة، النصر، الفخاري). وفي عهد السلطة الفلسطينية اصبحت التجمعات الكبيرة محافظات، والتجمعات القروية أصبحت بلديات، أما التجمعات التي كانت غير معترف بها تم تطويرها في البداية لتكون قروية ثم أصبحت حاليا بلديات[36].

2-2-4-3 الإحصائيات الأخيرة للسكان والعمران في قطاع غزة : (انظر الجداول 7,6)

والجداول التالية توضح آخر إحصائيات النمو السكاني، والعمراني في قطاع غزة.

جدول (6) المساحة وعدد سكان والكثافة السكانية في محافظات قطاع غزة حتى عام 2009م - المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (11)، 2010م، ص199

المساحة وعدد السكان والكثافة السكانية في محافظات قطاع غزة حتى عام 2009م			
المحافظة	المساحة (كم2)	عدد السكان	الكثافة السكانية (فرد/كم2)
شمال غزة	**61**	291,758	4,783
غزة	**74**	520,793	7,119
الوسطى	**58**	219,336	3,782
خان يونس	**108**	287,511	2,662
رفح	**64**	185,570	2,900
المجموع	**356**	1,510,968	4,140

جدول (7) معدل النمو السكاني في قطاع غزة عام 2009م - المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (11)، 2010م، ص209

معدل النمو السكاني في قطاع غزة عام 2009م			
السنة	2007	2008	2009
المجموع	3,2	3,23	3,25

2-2-4-3-1 الهرم السكاني في فلسطين منتصف عام 2009م: (انظر شكل 9)

يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي فالهرم السكاني هو هرم ذو قاعدة عريضة ورأس مدبب مما يعني أنه لسنوات طويلة قادمة سيبقى المجتمع الفلسطيني فتياً، حيث أن نسبة الأفراد في الفئة العمرية من (0-14) تصل إلى 44% من إجمالي السكان، وهذا يعكس تزايد الحاجة لوحدات

سكنية في المستقبل. ومعدل الزيادة الطبيعية ما زال في زيادة حيث بلغ 3,37% حتى منتصف عام 2010م.

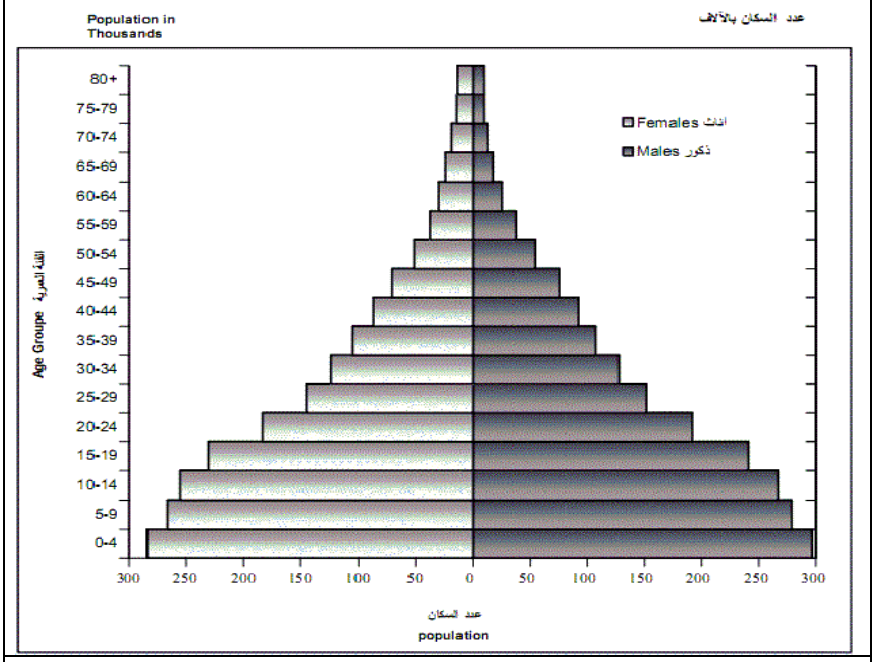

شكل (9) الهرم السكاني في فلسطين منتصف عام 2009م (عدد السكان بالألف) المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (11)، 2010م، ص208

2-2-4-4 خصائص التجمعات العمرانية في قطاع غزة:

2-2-4-4- 1 الكتل العمرانية الأساسية لقطاع غزة [37]: **(انظر شكل 10)**

تم تقسيم قطاع غزة إدارياً إلى خمس محافظات، وقد روعي أن يكون الحد الغربي لجميع المحافظات هو البحر والحد الشرقي خط الهدنة مع أراضي 1948م المحتلة. ويشهد القطاع تكدسا وتلاحما في المراكز العمرانية، مثل مدينة غزة وجباليا وبيت لاهيا شمال القطاع ، فالمسافة بين المركز العمراني وجاره في القطاع من 1-5 كم، وتصنف المراكز العمرانية في القطاع حسب وزارة الحكم المحلي إدارياً إلى نمطين هما المدن والقرى، بينما تقع مخيمات اللاجئين ضمن الحدود الإدارية للمدن. ونظراً للاتصال العمراني بين عدد من المراكز ثلاثة كتل عمرانية هي: - **كتلة شمال القطاع/** وهي أكبر كتلة عمرانية والتلاحم فيها واضح وتضم غزة وجباليا وبيت لاهيا وبيت حانون - **كتلة وسط القطاع/** وفيها النمو خطي شمالي جنوبي على طول الطرق الإقليمية، وتضم دير البلح والبريج والنصيرات والمغازي وجحر الديك .. إلخ - **كتلة جنوب القطاع/** وتتمثل في محافظة خان يونس وماحولها.

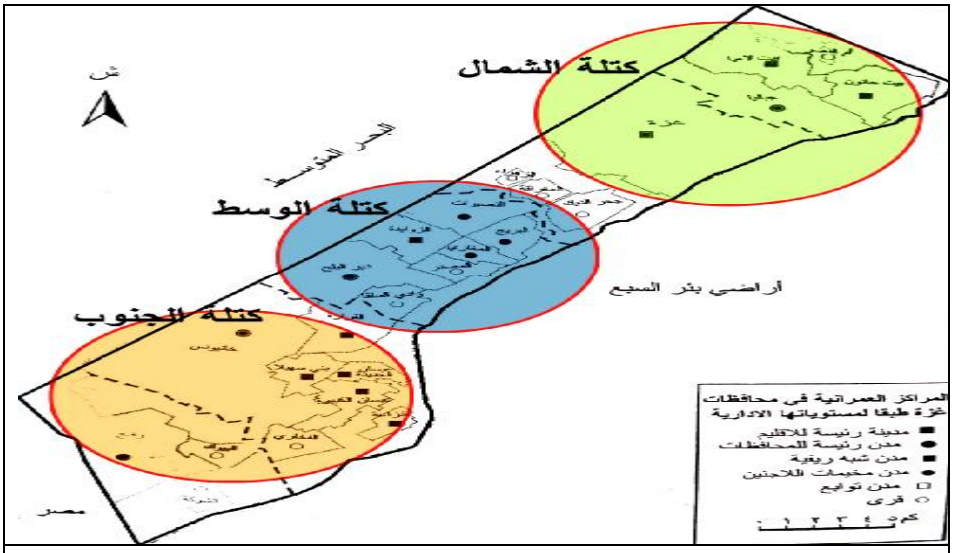

شكل (10) الكتل العمرانية الأساسية لقطاع غزة - المصدر: صالحة، رائد أحمد، رسالة دكتوراه، 2003م – الشكل إعداد الباحث

2-2-4-4-2 مؤشرات التجمعات العمرانية في قطاع غزة [38] : (انظر الجداول 12,11,10,9,8)

للوصول إلى معرفة التجمعات العمرانية واتجاهات نموها في القطاع، يجب التطرق إلى بعض المؤشرات الهامة لهذه التجمعات والتي لها علاقة بالسكان والعمران، وذلك وفق الجداول التالية التي تتناول التجمعات حسب توزيعها في المحافظات الخمسة مع تصنيفها إلى (حضر، ريف، مخيم)، وفق التصنيف الفلسطيني.

جدول (8) مؤشرات التجمعات العمرانية في محافظة الشمال حسب نوع التجمع 2007م

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007م

التجمع	نوع التجمع	عدد السكان	عدد الأسر	م. حجم الأسرة	عدد المنشآت	عدد المباني	عدد المساكن
أم النصر	ريف	2,811	422	6,7	8	450	488
بيت لاهيا	حضر	64,457	9,353	6،	978	5,745	10,135
بيت حانون	حضر	38,047	5,429	7	26	3,667	5,839
مخيم جباليا	مخيم	41,933	6,167	6,8	1,181	5,313	6,405
جباليا	حضر	122,998	18,891	6,5	2,184	11,193	20,454
مجموع المحافظة		**270,246**	**40,626**	**6,7**	**4,777**	**26,368**	**43,322**

جدول (9) مؤشرات التجمعات العمرانية في محافظة غزة حسب نوع التجمع 2007م –المصدر: المرجع السابق

التجمع	نوع التجمع	عدد السكان	عدد الأسر	م. حجم الأسرة	عدد المنشآت	عدد المباني	عدد المساكن
مخيم الشاطئ	مخيم	34,648	5,194	6,7	52	3,675	5,569
غزة	حضر	449,221	69,625	6,5	12,62	35,916	82,283
الزهراء	ريف	3,085	598	5,2	44	245	837
المغراقة	ريف	6,537	955	6,8	58	1,052	1,158
جحر الديك	ريف	2,920	437	6,7	22	639	543
مجموع المحافظة		496,411	76,809	6,5	13,402	41,527	90,390

جدول (10) مؤشرات التجمعات العمرانية في محافظة الوسطى حسب نوع التجمع 2007م- المصدر المرجع السابق

التجمع	نوع التجمع	عدد السكان	عدد الأسر	م. حجم الأسرة	عدد المنشآت	عدد المباني	عدد المساكن
مخيم النصيرات	مخيم	28,093	4,384	6,4	645	3,227	4,602
النصيرات	حضر	28,093	5,821	6,3	785	3,919	6,298
مخيم البريج	مخيم	24,007	3,685	6,5	586	2,653	3,829
البريج	حضر	9,848	1,562	6,3	200	1,313	1,708
الزوايدة	حضر	16,939	2,661	6,4	244	2,340	3,023
مخيم دير البلح	مخيم	6,438	68	6,7	158	914	1,135
مخيم المغازي	مخيم	16,074	5442	6,4	442	1,916	2,678
المغازي	حضر	6,538	1,027	6,4	122	913	1,058
دير البلح	حضر	54,439	8,395	6,5	1,108	6,400	9,122
المصدر	ريف	1,873	304	6,2	89	445	355
وادي السلقا	حضر	4,620	741	6,2	62	861	825
مجموع المحافظة		**205,535**	**32,082**	**6,4**	**4,441**	**24,901**	34,633

جدول (11) مؤشرات التجمعات العمرانية في محافظة رفح حسب نوع التجمع 2007م- المصدر المرجع السابق

التجمع	نوع التجمع	عدد السكان	عدد الأسر	م. حجم الأسرة	عدد المنشآت	عدد المباني	عدد المساكن
رفح	حضر	121,774	18,825	6,5	2,510	12,585	**20,079**
مخيم رفح	مخيم	34,558	5,332	6,5	965	4,220	**5,604**
النصر	ريف	6,308	955	6,6	93	1,290	**1,274**
الشوكة	حضر	10,732	1,752	6,1	124	2,279	**2,144**
مجموع المحافظة		173,372	26,864	56	3,692	20,374	**29,101**

جدول (12) مؤشرات التجمعات العمرانية في محافظة خان يونس حسب نوع التجمع 2007م- المصدر المرجع السابق

التجمع	نوع التجمع	عدد السكان	عدد الأسر	م. حجم الأسرة	عدد المنشآت	عدد المباني	عدد المساكن
القرارة	حضر	19,769	43,2	6,0	377	2,949	**3,422**
مخيم خان يونس	مخيم	37,705	5,659	6,7	660	4,286	**6,066**
خان يونس	حضر	142,637	22,569	6,3	3,282	16,422	**25,781**
بني سهيلا	حضر	31,703	5,020	6,3	689	4,268	**5,553**
عبسان الجديدة	ريف	6,066	992	16	103	906	**1,084**
عبسان الكبيرة	حضر	18,413	3,230	7،	278	3,109	**3,564**
خزاعة	ريف	9,147	1,581	5,8	225	1,345	**1,703**
الفخاري	حضر	5,539	878	6,3	103	982	**1,004**
مجموع المحافظة		270,979	43,203	6,3	5,735	34,267	**48,177**

2-2-4-4-3 العوامل الرئيسية المؤثرة على تركيز التجمعات العمرانية في قطاع غزة [39]:

تتأثر التجمعات العمرانية في القطاع بعوامل تتحكم في أوضاعها ومواقعها ومراكزها، وهي:- العامل الديموغرافي وخصائص المسكن-عامل المرافق العامة- عامل الحالة الزواجية- عامل ملكية المسكن. وترتبط بها عوامل أخري: (العامل السياسي، الإداري، الاستيطان سابقا، الاجتماعي، الانتقال السكني، درجة التحضر، الطرق، وسائل النقل، أسعار الأراضي، والعامل الجغرافي).

2-2-4-5 تصنيفات المناطق في قطاع غزة [40]:

تصنف مناطق القطاع إلى 3 مناطق: **مناطق عشوائية (مخيمات)**: وهى المناطق التي لم يسر عليها تشريعات وقوانين التنظيم وتعتبر مبانيها غير قانونيه، وتتمثل بالمخيمات التي أنشأت عام

1948م، ولا يوجد في مخيمات اللاجئين ملكيه خاصة للمواطنين، وتقع ضمن المخططات الهيكلية (المخطط الهيكلي/ هو مشروع تنظيم لجميع الأراضي الواقعة في منطقة تنظيم المدينة يرمى بوجه عام إلى تأمين الضروريات الصحية الوافية والمواصلات والنزهة وأسباب الراحة فيما يتعلق بتخطيط تلك الأراضي واستعمالها، ويتكون المشروع من مخطط وتقرير ونظام.) [41] لمناطق نفوذ بلديات القطاع ولكنها مناطق مجمده تنظيميا، فلا تمنح فيها رخص بناء ولا تشق فيها الطرق، وليس للسلطات المحلية أي سيطرة عليها، وتم التعامل مع المخيمات كقضية سياسيه لحين حلها سياسيا. **مناطق إقليمية**: وهي الأراضي التي تقع خارج حدود النفوذ الإدارية للمجالس البلدية والقروية، ولا يوجد سيطرة من البلدية أو المجلس على العمران فيها، وغير مشمولة في مشاريع التنظيم (المخططات الهيكلية والتفصيلية)، وتمنح رخص بناء فيها فقط من وزارة الحكم المحلي. **مناطق تنظيم المدن**: وتقع ضمن النفوذ الإداري للبلديات والمجالس القروية، ومشمولة ضمن المخططات الهيكلية والتفصيلية للمدينة أو القرية، وتمثل أغلبية المناطق العمرانية في القطاع، ويوجد بها مناطق عشوائية.

جدول (13) نسب تصنيف المناطق في قطاع غزة - المصدر: مخطط استعمالات الأراضي لقطاع غزة، وزارة الحكم المحلي، 2008م

نسب تصنيف المناطق في قطاع غزة			
	مناطق عشوائية (مخيمات)	مناطق إقليمية	مناطق تنظيم المدن
المساحة (بالألف دونم)	4,83	80,015	280,147
النسبة (%)	% 3,1	% 21,92	% 76,75

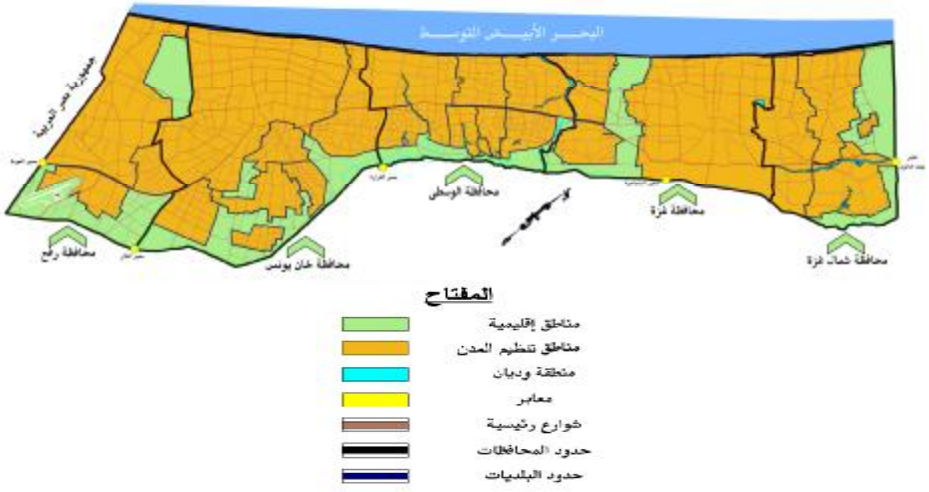

شكل (11) المناطق الإقليمية ومناطق تنظيم المدن (البلديات)- المصدر: وزارة الحكم المحلي، تعديل الباحث،

2-2-4-5-1 التجمعات العمرانية الجديدة وفق تصنيفات المناطق في قطاع غزة

من خلال تصنيف قطاع غزة إلى ثلاثة مناطق تتمثل في مناطق عشوائية (المخيمات) ومناطق تنظيم المدن (البلديات) ومناطق إقليمية، تتوزع التجمعات العمرانية فيها بنسب مختلفة، فإن التعامل مع التجمعات العمرانية سيكون بتصنيفها إلى مجموعات لتسهيل تحليل مواقعها واتجاه نموها، كما يلي:

2-2-4-5-1 المجموعة الأولى/ تجمعات عمرانية رئيسية [42]:

وهي تتمثل في نفوذ البلديات التي يبلغ عددها (25) بلدية في قطاع غزة موزعة على (5) محافظات، حيث تتفاوت مساحات النفوذ والمناطق العمرانية فيما بينها، وفيما يلي مساحات المناطق العمرانية ضمن نفوذ كل بلدية، ونسبة هذه المساحة من مساحة النفوذ الكلية للبلدية:

جدول (14) التجمعات العمرانية الرئيسية في محافظة شمال غزة

المصدر: مخطط استعمالات الأراضي لقطاع غزة، وزارة الحكم المحلي، 2008م

البلدية	مساحة النفوذ (بالألف دونم)	مساحة المنطقة العمرانية (بالألف دونم)	نسبة المنطقة العمرانية من النفوذ
بيت حانون	11,670	4,853	% 41,59
بيت لاهيا	14,373	51،7	% 53,23
جباليا	17,897	8,814	% 49,25
أم النصر	0,800	0,186	% 23,25

جدول (15) التجمعات العمرانية الرئيسية في محافظة غزة- المصدر السابق

البلدية	مساحة النفوذ (بالألف دونم)	مساحة المنطقة العمرانية (بالألف دونم)	نسبة المنطقة العمرانية من النفوذ
غزة	45,000	24,320	% 54,04
المغراقة	3,260	0,705	% 21,63
الزهراء	4,634	6،1	% 27,3
وادي غزة	6,527	1,226	% 18,78

جدول (16) التجمعات العمرانية الرئيسية في محافظة الوسطى – المصدر السابق

البلدية	مساحة النفوذ (بالألف دونم)	مساحة المنطقة العمرانية (بالألف دونم)	نسبة المنطقة العمرانية من النفوذ
دير البلح	15,300	7,390	% 48,30
النصيرات	9,755	4,816	% 49,37
الزوايدة	7,010	2,999	% 42,78
البريج	5,300	1,955	% 36,89
المغازي	3,055	1,832	% 59,97
المصدر	4,160	1,391	% 33,44
وادي السلقا	3,980	1,335	% 33,54

جدول (17) التجمعات العمرانية الرئيسية في محافظة خان يونس – المصدر السابق

البلدية	مساحة النفوذ (بالألف دونم)	مساحة المنطقة العمرانية (بالألف دونم)	نسبة المنطقة العمرانية من النفوذ
خان يونس	53,803	14,570	% 27,08
القرارة	11,777	3,505	% 29,76
بني سهيلا	5,170	2,357	% 45,59
عبسان الكبيرة	7,028	3,460	% 49,23
عبسان الجديدة	3,328	1,344	% 40,38
خزاعة	2,527	1,228	% 48,59
الفخاري	7,082	1,370	% 19,34

جدول (18) التجمعات العمرانية الرئيسية في محافظة رفح – المصدر السابق

البلدية	مساحة النفوذ (بالألف دونم)	مساحة المنطقة العمرانية (بالألف دونم)	نسبة المنطقة العمرانية من النفوذ
رفح	30,500	13,940	% 45,70
النصر	4,694	1,503	% 32,02
الشوكة	6,354	2,570	% 40,45

2-2-4-5-1-2 **المجموعة الثانية/ مخيمات لاجئين** [43]:

تركزت عملية الهجرة للاجئين إلى المناطق الخمس التالية (الضفة، قطاع غزة، سوريا، لبنان، والأردن) وقدر عدد اللاجئين في ذلك الحين (700,000)، وتعتبر المخيمات مثالاً فريداً من الناحية العمرانية، حيث أنها الجانب الأخطر الذي نتج من تأثير الاحتلال الإسرائيلي، كما أنها تجمع بين التخطيط والعشوائية، وكثافتها السكانية من أكبر الكثافات في العالم. وبعد الحرب العربية الإسرائيلية في 1948م وما تبعها من تهجير للفلسطينيين، بدأت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والتي أسست بقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بتنفيذ برامج الإغاثة والتشغيل للاجئين الفلسطينيين. وتتوزع مخيمات اللاجئين في القطاع على8 مخيمات كما يلي:

جدول (19) مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة - المصدر: وكالة الغوث، غزة

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة					
الرقم	المخيم	المساحة (دونم)	السكان عام 1949م	السكان عام 1999م	عدد السكان عام 2006م
1	البريج	2	13,000	9022	29414
2	جباليا	1400	35000	95118	91106
3	النصيرات	638	16000	57204	58139
4	الشاطئ	700	23000	71317	79853
5	دير البلح	160	9000	18300	19847
6	خانيونس	49	35000	54226	60673
7	رفح	1010	41000	83004	96743
8	المغازي	559	9000	20769	22840
الإجمالي		5844	181000	427840	474200

وقد بلغ عدد اللاجئين في القطاع حسب الإحصائيات الأخيرة لوكالة الغوث (1,018,392) لاجئ، وتبلغ نسبة اللاجئين من سكان القطاع 67.4%، كما أن نسبة اللاجئين المقيمين داخل المخيمات 45% من إجمالي اللاجئين في القطاع. وعليه يتضح أن المخيمات دير البلح وخان يونس والشاطئ هي أعلى المخيمات في الكثافة السكانية، وذلك من خلال مقارنة عدد السكان بمساحة المخيم.

2-2-4-5-1-3 **المجموعة الثالثة/ عشوائيات منتشرة** [44]:

وهي التجمعات الغير قانونية التي تبنى حول المدن في غياب القوانين والنظم التي أصدرتها الدولة لتنظيم الامتداد العمراني للمدينة. ولها عدة ظواهر وهي: - إما أن تكون وضع يد على

الأراضي الخاصة - أو تقسيمات عشوائية لمنطقة زراعية بيعت للريفيين - أو تقسيمات عشوائية لمناطق صحراوية لم يتم تخطيطها. وتمتد التجمعات العشوائية على طول القطاع من بيت حانون شمالا وحتى رفح جنوبا ومن البحر غربا وحتى خط الهدنة شرقا، ويبلغ عددها (23) تجمع سكني عشوائي منتشرة في القطاع، ويمكن تقسيمها إلى 5 مناطق حسب محافظات القطاع.

جدول (20) توزيع التجمعات العشوائية على محافظات قطاع غزة
المصدر: وزارة الأشغال العامة والإسكان، الجدول إعداد الباحث

توزيع التجمعات العشوائية حسب المحافظات – (23) عشوائية				
محافظة شمال غزة	محافظة غزة	محافظة الوسطى	محافظة خان يونس	محافظة رفح
عزبة بيت حانون عزبة دواس المدرسة الأمريكية مدرسة أبو عبيدة حي الإسراء العشوائي بئر النعجة مفترق توام جنوب السفينة 1 جنوب السفينة 2 شمال السفينة جرن النزلة	شرق شركة هونداي أبراج المخابرات (المرابطين) أبو عمرة شرق السماك عزبة الحمامية (الميناوي) المحطة التفاح خلف سلطة الطاقة	المحطة البركة	حي الأمل (النمساوي) الملاحة	البراهمة
11 تجمع	7 تجمع	2 تجمع	2 تجمع	1 تجمع

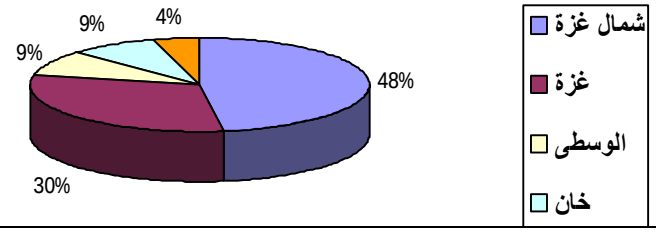

شكل (12) نسب توزيع التجمعات العشوائية على محافظات القطاع- المصدر: وزارة الأشغال العامة والإسكان، الشكل إعداد الباحث

أ - أسباب ظهور التجمعات العشوائية في قطاع غزة [45] :

الكثافة السكانية العالية في المخيمات والمدن مما أجبر المواطنين للزحف علي أطراف المخيمات والمدن – سوء أو انعدام الخدمات الأساسية في المدن مما أدى إلى انتقال السكان عشوائيا إلى

أطراف المدن للاستفادة من الخدمات - معدل النمو السكاني العالي في المخيمات مما أدى إلي التمدد العمراني بالشكل العشوائي- غياب الدور الفاعل للسلطة التنفيذية ساعد علي النمو العشوائي - ارتفاع سعر الأرض - محاولة المواطنين توفير سكن ملائم دون الالتزام بقوانين التنظيم - سياسة الاحتلال في هدم منازل المواطنين.

ب - أنواع التجمعات العشوائية في قطاع غزة [46] :

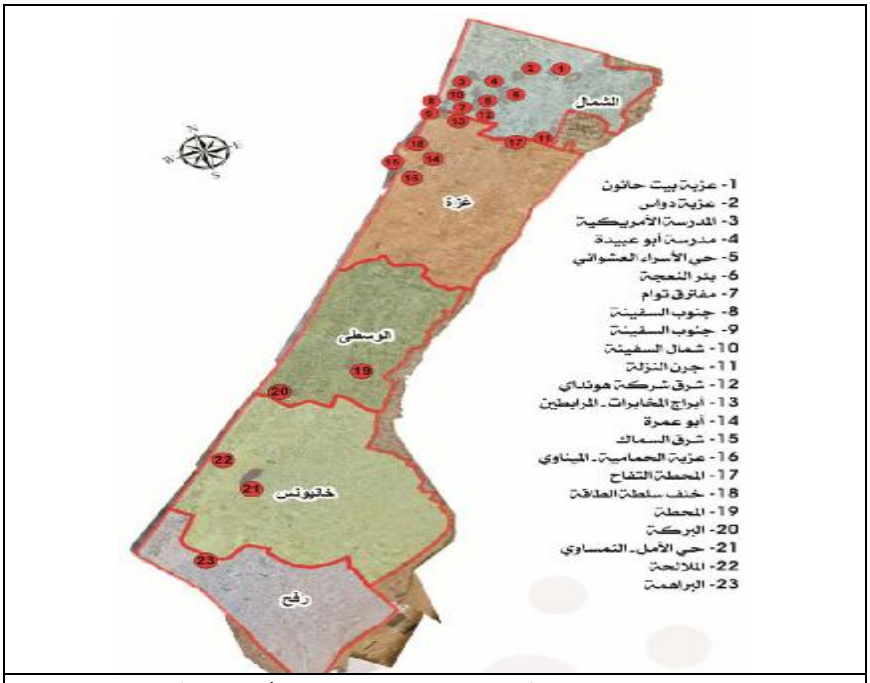

شكل (13) مواقع المناطق العشوائية في القطاع - المصدر: وزارة الأشغال العامة والإسكان بغزة

يمكن تقسيم التجمعات العشوائية في القطاع إلي ثلاثة أنواع وفق التالي: 1. **التجمعات العشوائية ضمن أراضي الملكيات الخاصة**: وتعود ملكيتها للمواطنين ويتم البناء عليها دون إذن مسبق من الجهة المسئولة وبالتالي يتم البناء بدون عملية فرز وتوصيل الخدمات. 2.**التجمعات العشوائية ضمن أراضي الوقف**: وهي أراضي تمتلكها وزارة الأوقاف ويستخدمها المواطنون إما باستئجارها من الوزارة أو بدون تأجير ويبنى فيها دون الحصول علي إذن مسبق.3. **التجمعات العشوائية ضمن الأراضي الحكومية**: وهو أخطر أنواع التعديات في القطاع، وظاهرة الاعتداء علي الأراضي الحكومية منذ زمن الاحتلال وتوسع خلال الانتفاضة الأولي بشكل كبير. ومن المخطط يلاحظ تركيز التجمعات للمناطق العشوائية في محافظة الشمال بشكل خاص، وفي شمال وغرب القطاع بشكل عام، وبالتالي فإن النمو الطبيعي لهذه التجمعات العشوائية سيبقى في

محيطها أي سيبقى تركيزها في المناطق الشمالية والغربية من القطاع بل وسيزداد هذا التركيز في حال استمرار نمو هذه العشوائيات.

4-1-5-4-2-2 المجموعة الرابعة/ مشاريع إسكان

تتعدد مشاريع الإسكان لتلبية احتياجات عدد السكان الكبير في القطاع، وقد تم تنفيذ هذه المشاريع من مؤسسات تعنى بالإسكان وهي (وزارة الأشغال العامة والإسكان، وكالة الغوث الأونروا، المجلس الفلسطيني للإسكان، وجمعيات الإسكان التعاونية)، ومواقعها في المخططات التالية:

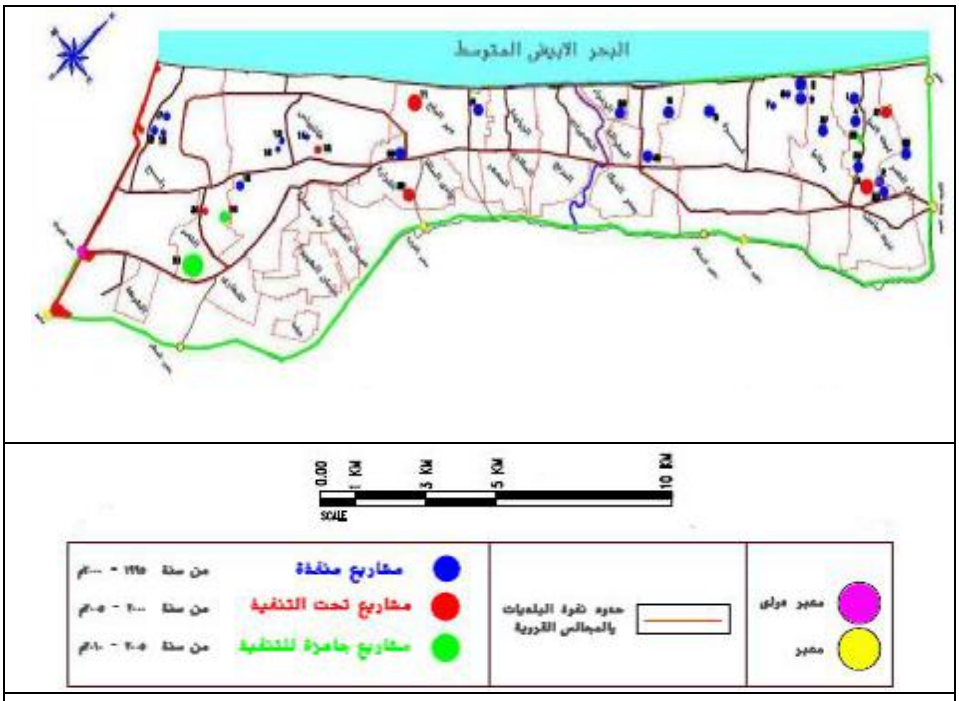

شكل (14) مواقع مشاريع الإسكان في قطاع غزة - المصدر: وزارة الأشغال العامة والإسكان بغزة

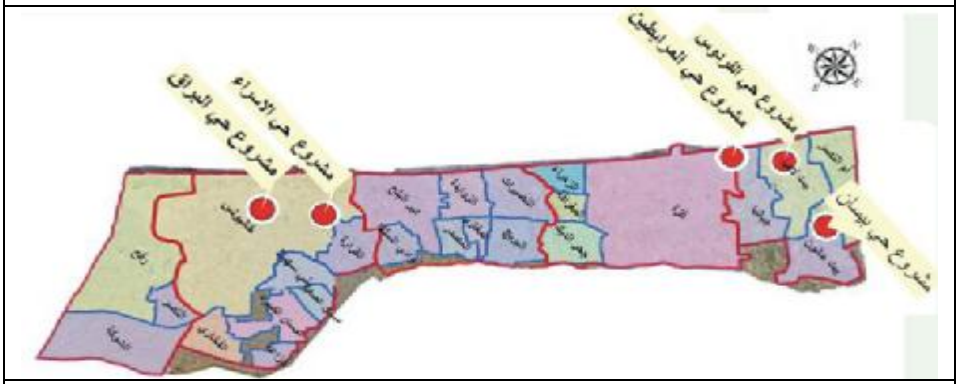

شكل (15) مشاريع الإسكان الجديدة لوزارة الأشغال العامة والإسكان - المصدر: وزارة الأشغال العامة والإسكان بغزة

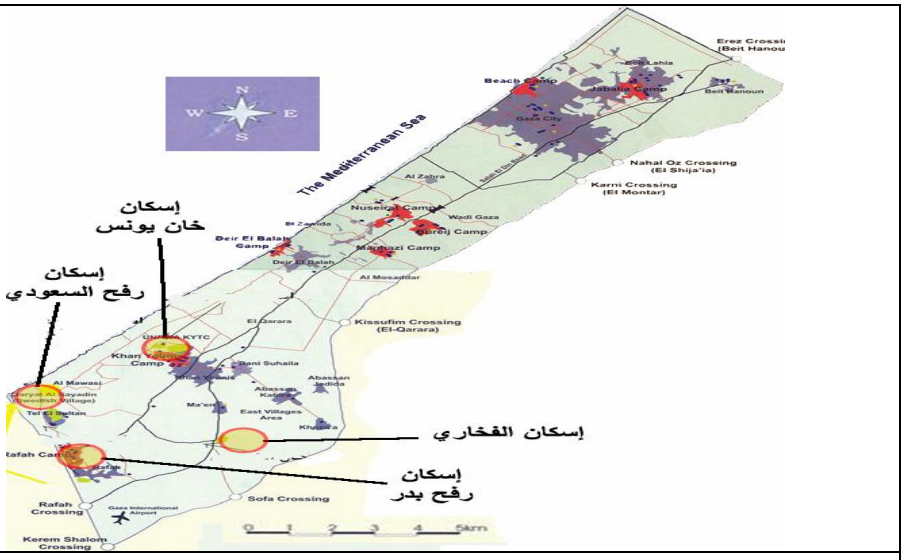

شكل (16) مواقع مشاريع إسكان الأونروا في القطاع- المصدر: وكالة الغوث (الأونروا) بغزة، تعديل الباحث

2-2-4-6 العوامل الرئيسية المؤثرة على اتجاه النمو العمراني في قطاع غزة:

يتأثر توجيه العمران بأربعة عوامل رئيسية إضافة لعوامل أخرى ثانوية، كما يلي:

2-2-4-6-1 الأراضي الهامة والمصادر الطبيعية [47]:

يشتمل القطاع على موارد طبيعية تتعرض للاستنزاف بسبب الازدياد المضطرد للسكان، إضافة إلى ما قام به الاحتلال من استهلاك لأجزاء كبيرة منها خاصة مصادر المياه العذبة. وقد تم تصنيف وتحديد الاستعمالات الخاصة بالموارد الطبيعية في دراسات المخطط الإقليمي لقطاع غزة مع وضع التعليمات بحمايتها كل حسب أهميتها وأولويتها، حيث تم تخصيص مناطق للزراعة، ومناطق للتنمية السياحية والترفيه، كما تم تحديد المناطق التي تستوجب عناية وحماية خاصة كمناطق تغذية الأحواض المائية الجوفية والمناطق الزراعية القيمة والمناطق الأثرية والمحميات الطبيعية والمناطق ذات البعد الجمالي أو التنويع الحيوي المميز مثل مواقع الكثبان الرملية. وبشكل محدد تم تصنيف هذه المناطق الهامة في خطة الإقليم إلى ثلاثة مناطق تستوجب الحماية من التمدد العمراني في اتجاهها وهي: 1- **المحميات الطبيعية/** وتشمل الكثبان الرملية الشمالية والجنوبية ضمن المحررات 2- **مصادر طبيعية ذات أهمية خاصة/** وتشمل منطقة المواصي على طول ساحل القطاع 3- **المصادر الطبيعية الهامة/** (المناطق الزراعية أ). ويتضح من المخطط التالي أن تركيز المحميات الطبيعية في شمال وغرب القطاع، ومنطقة المواصي ممتدة في جهة

الغرب بالجزء الجنوبي للقطاع، وكذلك المناطق الزراعية الهامة منتشرة على طول القطاع إلا أن الجزء الأكبر منها هو في الشمال وغرب طريق صلاح الدين الإقليمي.

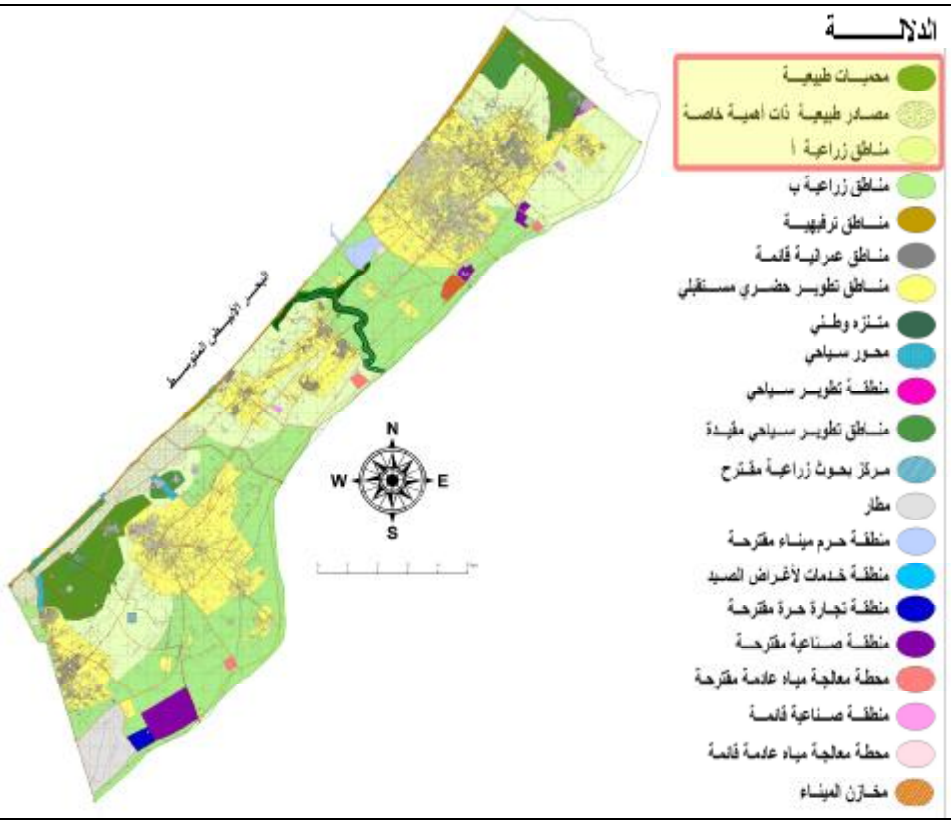

شكل (17) المخطط الإقليمي للمحافظات الجنوبية (2005-2020م)

المصدر: وزارة التخطيط، السلطة الوطنية الفلسطينية، غزة، فلسطين – تعديل الباحث

2-2-4-6-2 مناطق التماس مع الاحتلال الإسرائيلي (الشريط الحدودي) [48] :

وهي المناطق التي يمنع الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين من البناء فيها، وهي على الشريط الحدودي بمتوسط عمق واحد كم(1000م). وتقسم مناطق التماس إلى ثلاثة مستويات مرتبة من الخارج إلى الداخل (منطقة لا يسمح الوصول إليها، منطقة خطرة، منطقة أقل خطورة)، وتشكل مساحة مناطق التماس من إجمالي مساحة القطاع حوالي 20%، والمخطط التالي يوضح هذه المناطق ومستوياتها. وبالنسبة لتأثير هذا العامل على اتجاه نمو التجمعات العمرانية فإن مناطق التماس وعمقها على طول الحدود البرية للقطاع يعمل على تفريغ جزء كبير من مناطق شرق وشمال القطاع، ويؤدي إلى إبعاد العمران الفلسطيني عن هذه المناطق لتجنب الاصطدام بالاجتياح الإسرائيلي المتكرر.(شكل 18)

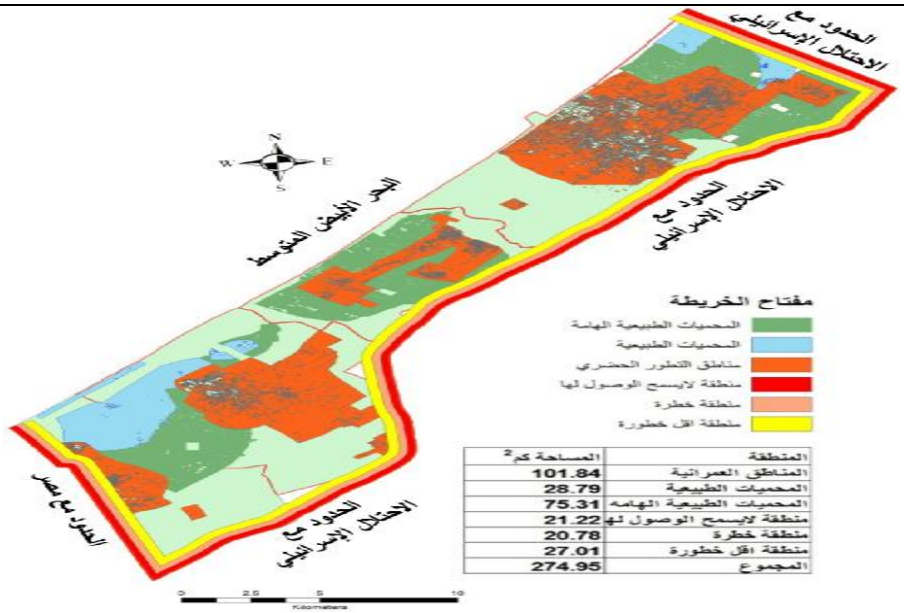

شكل (18) مناطق التماس على الشريط الحدودي - المصدر: وزارة الأشغال والإسكان، قسم البحوث،2011م

2-2-4-6-3 ملكية الأرض (الأراضي الحكومية):

صنفت ملكيات الأراضي في قطاع غزة إلى أربع فئات رئيسية (أراضي خاصة، أراضي أوقاف، أراضي بئر السبع، وأراضي حكومية)، حيث تمثل الأراضي الحكومية منها ما نسبته 15,3%. أي أن معظم الأراضي الحكومية موجودة خارج مواقع التجمعات العمرانية، ومنتشرة على الجهة الغربية من قطاع غزة، وهذا يؤشر إلى أن أي تخصيصات أو مشاريع تجمعات عمرانية يمكن أن تقوم بها الحكومة ستكون ضمن الأراضي الحكومية أي ضمن الأراضي الواقعة غرب القطاع.

2-2-4-6-4 الشريط الساحلي:

وهو الشريط الممتد على طول الحدود الغربية البحرية الوحيدة لقطاع غزة مع البحر المتوسط. ويعتبر الشريط الساحلي أحد العوامل الهامة في جذب السكان للبناء بالقرب منه، ويعمل على توجيه النمو للتجمعات العمرانية في اتجاهه (غربا) لأنه المتنفس الكبير والمنطقة الترفيهية الأفضل لسكان القطاع.

2-2-4-6-5 عوامل أخرى

وإضافة لما سبق هناك عوامل أخرى تؤثر على عملية النمو العمراني وتحديد اتجاهاته، ومنها:

-**البنية التحتية/** حيث أن بعض المناطق البعيدة عن المدن القائمة لا يوجد بها بنية تحتية وبالتالي تحتاج إلى تكاليف مرتفعة لتوصيل البنية التحتية إليها، وهذا يؤدي إلى عدم التوجه لهذه المناطق

-**الطبوغرافيا/** تضاريس وطبيعة الأرض في بعض المناطق الشرقية التي توجد بها مرتفعات تقلل من توجه الامتداد العمراني إليها - **الواقع الديموغرافي/** فهناك العديد من التجمعات العمرانية في قطاع غزة أصبحت بكثافة سكانية مرتفعة لا يمكن ازدياد العمران فيها مثل غزة وجباليا - **مكان العمل/** فالناس عامة يرغبون في السكن بالقرب من أماكن عملهم توفيرا للوقت والجهد.

3- أهم المشاكل العمرانية التي يواجهها قطاع غزة والامكانيات المتاحة للحل:

3 – 1 تحديد المشكلة التي يعاني منها القطاع بعد الانسحاب:

تحديد المشكلة التي يعاني منها القطاع بعد الانسحاب يأتي في سلم الأولويات، قبل وضع الخطط والتصورات المستقبلية، فالمشكلة ليست فيما دمره الاحتلال ولكنها في الإمكانيات المتاحة لحل المشكلة، والقطاع لا يمتلك إمكانيات كافية تمكنه من مجابهة هذه التحديات ولذلك يجب تحديد المشكلة قبل البدء بوضع الحلول وتتلخص المشكلة في العناصر الآتية:

3 -1 – 1 مساحة قطاع غزة الصغيرة جداً، والتي تبلغ 365 كم^2.

3 – 1 -2 الكثافة السكانية العالية والمتزايدة:

يبلغ سكان القطاع عام 2009م حوالي1,510,968 (جدول 6 صفحة13) نسمة، وبقسمة مساحة القطاع على عدد السكان، تكون النتيجة أن نصيب المواطن من مساحة القطاع هو 242 م^2، وحسب الزيادة المتوقعة للسكان، فسيبلغ عدد سكان القطاع عام 2020م حوالي 2379644 نسمة (جدول 2 صفحة 11)، وعليه سيكون نصيب المواطن من مساحة القطاع هو 153 م^2، وهذه المساحة لاتكفي حاجة المواطن في الإسكان والصحة والتعليم والحدائق والطرق والتجارة والصناعة والزراعة والسياحة والثقافة... إلخ، فكيف اذن سيكون نصيب المواطن بعد قرن او اكثر من الزمان، وهنا المشكلة فكيف ستفي مساحة القطاع بحاجات السكان المستقبلية.

3 – 1 – 3 النقص الحاد في الموارد والثروات الطبيعية:

القطاع لا يمتلك آبار للبترول ولا مناجم طبيعية مثل مناجم الحديد والفحم والذهب والفضة... إلخ، ولا بحيرات أو ممرات مائية يمكن استغلال عائدها في عمليات التنمية والتطوير، ولا أي مصادر أخرى، وهنا تبدو مشكلة توفير المصادر المالية اللازمة لعمليات التنمية والتطوير، فضلاً عن توفير حاجات السكان الضرورية وبالإضافة إلى النقص الحاد في مصادر المياه الطبيعية.

3 – 1 – 4 الحصار الإسرائيلي الخانق:

بالإضافة لما سبق يشكل حصار إسرائيل الخانق على حدود القطاع البرية والبحرية مشكلة لا يمكن إغفالها، حيث حول الاحتلال الإسرائيلي القطاع بعد الانسحاب إلى سجن كبير، ومنع اتصاله مع العالم بشكل كامل، مما أثر وسيؤثر على عمليات تنمية وتطوير قطاع غزة، كما في الشكل (1).

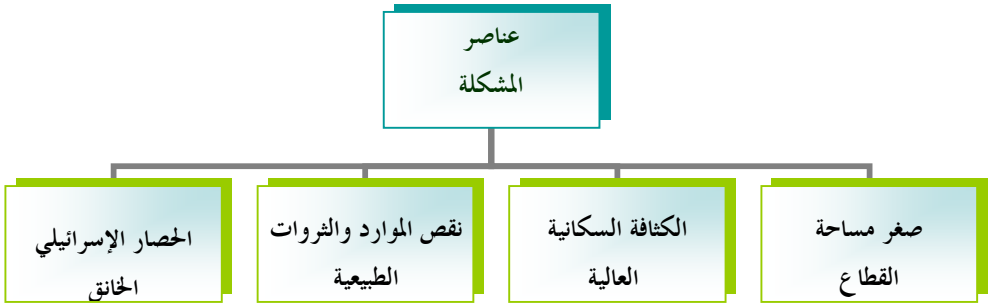

شكل (19): عناصر المشكلة التي يعاني منها قطاع غزة

4 - الحلول المقترحة للنمو العمراني المستقبلي في قطاع غزة:

مما سبق فأن أي حلول مستقبلية لتنمية وتطوير قطاع غزة يجب أن تضع في الحسبان العناصر الأربعة السابقة، إن أي دولة في العالم لابد أن توفر أبسط الحقوق لمواطنيها وهي: المسكن والمأكل والملبس والمشرب، ثم العمل على توفير هذه الحقوق في المستقبل عن طريق التنمية المستمرة لمواجهة المطالب المستجدة الناتجة عن زيادة عدد السكان، والعمل على رفع مستوى معيشة المواطنين وجعلها في مصاف دول العالم المتقدمة. ويمكن تلخيص احتياجات السكان في قطاع غزة كما يأتي:

4 – 1 - حل مشكلة الإسكان:

إن توفير حاجات السكان الحالية والمستقبلية في قطاع غزة من المساكن والخدمات المطلوبة مثل: المباني الإدارية والتعليمية والصحية والبنية التحتية... إلخ، يجب أن توضع في سلم الأولويات، فبدون حل مشكلة الإسكان لا يمكن تصور حدوث أي شكل من أشكال التنمية والتطوير بشكل سليم ودائم، والسؤال المطروح هنا كيف سيتم حل مشكلة الإسكان التي ستتفاقم بشكل لا مثيل له في العالم، وكيف يمكن حل مشكلة الإسكان في وجود مساحة صغيرة جداً وكثافة سكانية عالية من أعلى الكثافات في العالم. ويرى الباحث أن مشكلة الإسكان في القطاع يمكن حلها بالطرق الآتية كما في شكل (20):

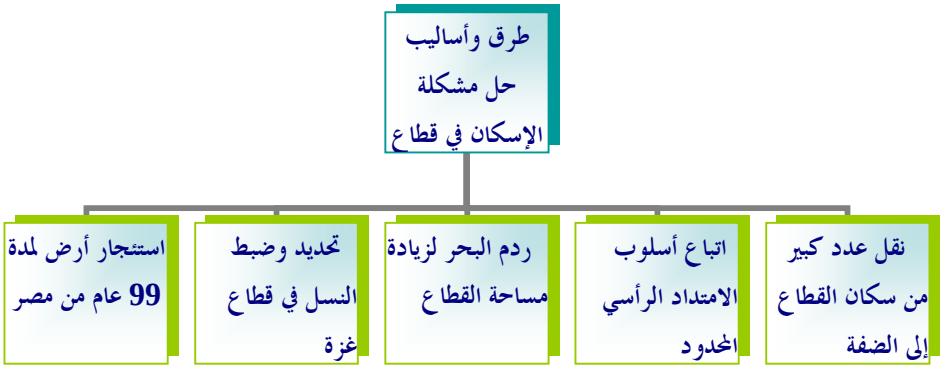

شكل (20): طرق وأساليب حل مشكلة الإسكان في قطاع غزة

أ- نقل عدد كبير من سكان القطاع إلى الضفة، لتخفيف الكثافة السكانية في القطاع [49]:

مساحة الضفة حوال 5500 كم2 والقطاع حوالي 365 كم2، أي أن مساحة الضفة أكثر من 15 مرة ضعف مساحة القطاع، وفي الضفة نسبة عدد السكان على المساحة 322 شخص/ كم^2، وفي القطاع النسبة 2796 شخص/ كم^2 أي معدل الكثافة السكانية في القطاع أعلى منه في الضفة بـ 8.68 أضعاف. ومتوسط عدد أفراد الأسرة في الضفة 5.94 فرد، وفي القطاع 6.2، وعليه فإن أحد الحلول المطروحة لحل مشكلة الإسكان في القطاع هو نقل عدد لابأس به من سكان القطاع إلى الضفة.

ب- اتباع أسلوب الامتداد الرأسي المحدود بحيث لايزيد عن ستة طوابق في حل مشكلة الإسكان:

قبل اكتشاف المصعد والنظام الانشائي والكهرباء كان التكوين الحضري الأفقي طاغي على شكل المدينة، ولكن مع نهاية القرن التاسع عشر حدثت تحولات تقنية كبرى أوجدت فكر عمراني جديد أضاف بعداً رأسياً على النظام الأفقي، وتطورت إرتفاعات المباني واصبحت تشكل ظاهرة الامتداد الرأسي التي إنتشرت بسرعة في مدن العالم المتقدم والنامي، [50]. وأصبحت ظاهرة الامتداد الرأسي موضع نقاش بين المخططين والمعماريين ومهندسي البيئة وعلماء النفس والإجتماع وغيرهم من المهتمين بمدى التأثير الذي أحدثته هذه الظاهرة على البيئة والإنسان، وإنقسمت الأراء مابين مؤيد ومعارض لهذه الظاهرة:

فهناك من يؤيد هذه الظاهرة لإنها[51]: تحقق إضاءة وتهوية مناسبة وتبعد السكان عن ضوضاء الشوارع والمرور - توفر مناطق فضاء حول المباني يمكن إستغلالها لأغراض ترفيهية مثل ملاعب للتنس وللأطفال وحدائق عامة وغيرها - توفر لساكنيها مسافة أقل في الرحلات اليومية وبالتالي توفر الوقت والطاقة - تقلل نفقات الخدمات مثل شبكات المياه والنقل والكهرباء

والمجاري.. الخ - توفر الراحة لمستعمليها بتجميع المكاتب والأسواق والخدمات في مبنى واحد - يمكن لسكان الأدوار العليا التمتع بالمنظر خاصة عندما تكون البيئة المحيطة زراعية أوجبال أو أنهار أو مناظر طبيعية جميلة.

وهناك من يعارض هذه الظاهرة لأسباب منها[52]: تسبب المتاعب للمسنين والأطفال خاصة عند تعطل المصاعد أو إنقطاع الكهرباء- تحول دون التمتع بالحدائق الخاصة للسكان- تؤدي لتشويه خط السماء والصورة المرئية للمدينة - ممكن أن تمنع الهواء والإضاءة عن المباني الأخرى في الموقع والمناطق المجاورة - هذه المباني ذات تكلفة مرتفعة بالنسبة للإنشاء أو صيانة التجهيزات الداخلية - يمكن أن تسبب بعض المشاكل النفسية للأطفال بسبب عدم وجود مكان مفتوح للعب.

وقد احست مدن كثيرة بتفاقم مشكلة المباني العالية، وراحت تبحث عن الحلول لمعالجة المشلكل التي ترتبت على هذه الظاهرة، فقد بدأت كل من نيويورك وسان فرانسسكو عام 1980 م في وضع ضوابط لإرتفاعات المبني العالية، كما قامت هيئة التخطيط العمراني بمدينة القاهرة بإجراء دراسة بالتعاون مع معهد التخطيط والتحضر لإقليم باريس، لوضع تخطيط لتدارك مشكلة الأبراج العالية في مدينة القاهرة[53]، وتظاهر حوالي 120 الف شخص في باريس احتجاجا على مشروعات البلدية ولإنقاذ باريس من ظاهرة المباني العالية[54]، وعليه يمكن القول بأن المباني العالية وإن نجحت في تحقيق بعض الإيجابيات للإنسان، إلا أنها لم تخلو من سلبيات كثيرة تدعو للتسأل عن مدى جدوى إستخدام هذا النمط العمراني من عدمه ؟ ومدى صلاحيته للمناطق المختلفة داخل المدن ؟ وإلى أي مدى وصلت خطورة هذه المباني علي الإنسان؟ وهل توجد حلول للمشاكل التي ترتبت على هذه الظاهرة ؟ وهل مازلنا في حاجة لزرع باقي مدننا بهذه النوعية من المباني؟ ام أن وقف هذه الظاهرة أصبح ضرورة تحتمها طبيعة المشاكل التي ترتبت عليها وتأثيرها السيء على الإنسان، إن مؤتمر المباني العالية والذي عقد في جامعة بنسلفانيا عام 1973م ثم في القاهرة عام 1974م وضم المعماريين والمخططين رأى وقرر أنه ما من أحد يجزم حتى الان بما يمكن أن يترتب على هذه المباني من مشاكل اجتماعية وسلوكية أو معرفة مدى تأثيرها على الاقتصاد والبيئة[55].

ان أي محاولة لعلاج مشكلة الإسكان في القطاع لابد ان تأخذ في الاعتبار جانب هام جداً وهو الأرض، ولا شك أن احتلال إسرائيل لمعظم أراضي فلسطين زاد من صعوبة المشكلة وخاصة في القطاع ومساحته المحدودة التي ستقودنا للحد من هدر مساحات بناء المشاريع المستقبلية واستغلالها بشكل مثالي ونموذجي، حيث أرض القطاع مقسمة الى: 49% أراضي زراعية،

28.8% كثبان رملية، 3.3% مناطق مشجرة، ويعيش حوالي 1.7 مليون نسمة على 18.9% كمناطق عمرانية بكثافة تزيد عن 3000 فرد/كم². وحوالي 40% يقطنون مخيمات القطاع الثمانية للاجئين ومساحتها 51 الف دونم بكثافة حوالي 5000 فرد/كم². وحجم التوسع العمراني في القطاع يزداد دراماتيكيا بسبب الزيادة المضطردة في عدد السكان، ومستوى التخطيط العمراني يقف عاجزاً وغير متناسب مع واقع التغيير في استخدامات الأراضي ومع نسبة النمو في مساحة المناطق العمرانية والتي من المتوقع أن تبلغ 48% من مساحة القطاع عام 2025 مقارنة مع حوالي 19% في عام 2005.

وتزداد مشكلة الإسكان في القطاع يوماً بعد يوم وتحاول السلطة أن توجد حلولاً لهذه المشكلة، حيث قامت بتوفير بعض الوحدات السكنية عن طريق انشاء المدن الجديد مثل: مدينة العودة، مدينة الزهراء،أبراج الندى، الا أن توفير المسكن في غزة غير كافي من حيث الكم، علما بأن وزارة الإسكان تحاول سد الاحتياجات من الوحدات السكنية خلال عشرة سنوات الى مايزيد عن 120000 وحدة سكنية بواقع 12000 وحدة سكنية كل عام. لقد تبنت وزارة الإسكان سياسة المباني العالية التي تزيد عن 10 طوابق ايماناً منها أنها الوسيلة الوحيدة لحل مشكلة الإسكان في ظل قلة الأراضي الحكومية، كما أنه بتوافر عوامل التكنولوجيا وسهولة التنفيذ، أصبحت مواد البناء تصنع بدل من حجارة الجبل والطين والخشب، ومع وضوح المتطلبات الوظيفية أصبح الشق المادي من تكوين العمارة سهل التحقيق بحيث يتم التركيز على العوامل العددية والكمية فقط دون التركيز على النواحي النوعية. لذا قدمت شركات الإسكان المسكن سلعة كالمأكل والملبس، وبدأ الانفصال بين الانسان ومسكنه وبين المسكن والمدينة ولم تستقر عمارة المسكن وعمارة المدينة وأصبحت فوضى لا وحدة لها ولا انسجام، ولهذا عمارتنا الحالية هي عمارة مادية مزيفة ومستوردة ولاتعبر عن اشكاليات وظواهر مجتمعنا.

وفي عام 1990، بدأت تنتشر المباني السكنية العالية في القطاع مخترقة سماء مدينة غزة ومنتشرة هنا وهناك بدون أي علاقة بصرية أو فراغية أو مكانية بينها مقحمة على المدينة طرازاً معمارياً لم تعهده من قبل (شكل 21)، وهذا يمثل تعبيراً صارخاً عن فوضى معمارية وعمرانية. وبالرغم من مخالفة هذه المباني للمخطط الهيكلي إلا أنه لم يتم التصدي لها سواء من قبل الاحتلال ولا من قبل البلدية أو المؤسسات الفلسطينية الأخرى. ومع قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994م أصدر الرئيس الراحل عرفات نظاماً سمي "نظام المباني متعددة الطوابق" يسمح ببناء مباني تزيد عن خمسة طوابق لاغراض تجارية أو سكنية في المدن الفلسطينية مع بعض الضوابط. يقوم ببناء هذه المباني في غزة القطاع الخاص حيث يشيدون مباني للسكن او كمكاتب

ادارية. كذلك القطاع العام ممثلاً بوزارة الإسكان والأشغال العامة تقوم ببناء عمارات سكنية من 10 طوابق بكل طابق 4 وحدات سكنية. وتكمن الخطورة في توسع هذه المباني عشوائياً بواسطة القطاع الخاص لتحقيق أهداف الربح فقط.

ويعتبر التصميم المعماري للمسكن من أهم العوامل تأثيراً في تشكيل البيئة العمرانية، كما يعتبر المسكن من أقرب أجزاء البيئة العمرانية للانسان حيث يقضي فيه الجزء الأكبر من حياته، ولذلك فإن التصميم المعماري يعكس أيديولوجية المجتمع وثقافته ومشاعره وأحاسيسه. ولعل اشد الظواهر السلبية خطورة هو التوجه الزائد لبناء مباني سكنية عالية في مدينة غزة مما يشكل خطراً على تكوينها العمراني اضافة للمخاطر النفسية والاجتماعية للسكان، وسيقوم الباحث بمناقشة خطورة هذه المباني من حيث العناصر التشكيلية والعلاقات الوظيفية والخصوصية والمعالجات البيئية لهذه المباني:

أولاً: العناصر التشكيلية: إن التشكيل المعماري والبيئي للمسكن كان يظهر الإبداع الذي تحلى به كل معماري وحرصه على أن ينتج عمارة انسانية تعبر عن عقيدتهم وفلسفتهم. ولهذا جاء المسكن غنياً في عناصره التشكيلية المختلفة والمتنوعة. وواجهات المباني العالية في مدينة غزة بسيطة وتفتقر للتشكيل وهي مسطحات مستطيلة ضخمة تخترقها فتحات صغيرة مربعة أو مستطيلة، واستعملت عناصر العمارة المحلية والإسلامية بطريقة مفتعلة، ومما يزيد الهوه استعمال مواد البناء المستوردة.

ثانياً: العلاقات الوظيفية: العلاقات الوظيفية للمباني السكنية العالية في مدينة غزة سواء في المبنى ككل أو في الوحدة السكنية نفسها تتبع النمط العالمي لهذه المباني، بل تفتقد مباني غزة إلى الكثير من المميزات التي في الغرب، فلا هي بقيت على أصالة المسكن العربي ولا هي أدركت تطور غيرها. وتبتعد هذه العلاقات الوظيفية عن أصالة المساكن العربية سواء في بنيتها التجميعية أو في توزيعها الوظيفي الداخلي، بل تفتقر إلى الكثير من العناصر الوظيفية الضرورية كمواقف السيارات، كما أن وسائل الحركة الرأسية مثل الأدراج والمصاعد فراغات صغيرة تفتقد للتهوية والإضاءة الكافية. أما داخل الوحدة السكنية في المبنى العالي فقد غابت مميزات المسكن العربي الوظيفية فلا فناء ولا حديقة بل وحتى التهوية والإضاءة الطبيعية مفقودة في عناصر مهمة كالمطبخ والحمامات.

ثالثاً: الخصوصية: لم تتحقق الخصوصية على صعيد المبنى، فمدخل عدد كبير من المباني محدود وكذلك صالة المدخل إن وجدت. والإرتفاع الكبير لبعض المباني يتعدى على خصوصية المباني المجاورة، وحتى في المباني السكنية العالية المتجاورة فإن كل منها يهدد خصوصية

الآخر. والفراغات الداخلية للوحدة السكنية داخل المبنى العالي لا تحقق الخصوصية، فالضيف يخترق فراغات البيت للوصول للحمام والفتحات والشرفات لاتسمح لأهل البيت بالأطلالة على الخارج دون أن يلحظهم أحد.

رابعاً: المعالجات البيئية: لقد تميز المسكن العربي التقليدي بمعالجات بيئية انبثقت من فهم عميق ودقيق للبيئة ومصادرها، ومن احساس عميق بالتناسق والتوافق بين هذه البيئة ومايدخله عليها الإنسان من تغيير. فالمواد التي بني بها المسكن لها مقاومة مناخية جيدة، وطبيعة التصميم المعماري راعت المناخ بما وفرته من أفنية وقباب وشرفات ومشربيات وملاقف هواء. كذلك علاقة المساكن مع بعضها كونت عمران المدينة محققاً معالجات بيئية رائعة بما وفرته من أفنية خضراء وبما وفرته الشوارع والأزقة والقناطر من ظلال للمارة. أما في المباني السكنية العالية فلم تتم مراعاة الاعتبارات السابقة، فالتكوين العمراني لمجموعة من المباني مع بعضها لم يراعي طبيعة الفراغات التي تحصرها ولا الطرق والممرات التي تربطها ولا علاقتها مع بعضها من حيث الظلال وتيارات الهواء، لأن هذه المباني نتج عنها مساحات رأسية كبيرة معرضة للشمس صيفا وللمطر والرياح في الشتاء.

ومما سبق فقد فقدت المباني العالية في قطاع غزة من قيمتها للأسباب التالية:

- تتناقض هذه المباني من حيث الحجم والمقياس مع الطابع العام للنسيج العمراني لمدينة غزة، واصبحت المدينة تبدو كمستوطنات جديدة ليس لها جذور أو تاريخ - هذه المباني لاتحترم مقياس الانسان- تتناقض هذه المباني مع مبدأ الخصوصية كعنصر مهم في العادات والتقاليد المحلية - تعدد الشقق في المبنى الواحد واستخدام نفس الخدمات كالدرج والمصعد يساعد على فقدان الأمان الاجتماعي- تحتاج هذه المباني الى كفاءة في البنية التحتية مثل، وتفتقر لوسائل الوقاية مثل سلالم الهروب وأنظمة مقاومة الحريق- تتمدد هذه المباني في النسيج العمراني دون تخطيط مسبق ودون تمدد موازي في الخدمات مثل رياض الأطفال والمدارس والحدائق ومناطق العمل ...الخ- أما على المستوى البعيد فالمشكلة في صيانة هذه المباني حيث يشترك مجموعة من الأسر في نفس المبنى من حيث الملكية وهناك الكثير من الخدمات المشتركة مثل الواجهات الخارجية والأدراج والمصاعد والتمديدات الصحية والتي تحتاج لصيانة مستمرة مما يساعد على خلق مشكلات اجتماعية وبيئية.

شكل (21): المباني السكنية العالية في مدينة غزة – المصدر: الباحث

ويتبين للباحث أنه اذا كانت المباني متعددة الطوابق تحقق بعض الايجابيات المتمثلة في الكثافة البنائية حيث يوجد نقص في الأراضي، فلن يكون ذلك على حساب المتطلبات الوظيفية والصحية والاجتماعية للسكان، لأنه يوجد كثير من الأنظمة التخطيطية والبنائية للإسكان توفر نفس الكثافة البنائية التي توفرها المباني المرتفعة دونما أن يزيد الإرتفاع عن 4 طوابق أوحتى 5 طوابق محققة الخصوصية المطلقة لساكنيها وهذا الاستخلاص قائم على دراسات وأبحاث في مدن كثيرة في بريطانيا، مما يفقد المباني متعددة الطوابق أي ايجابية الا ان تكون عبئاً على تطور المدينة. أن مايحدث في غزة الآن ستظهر نتائجه السلبية بعد عدة سنوات ولكن بعد فوات الأوان لذلك يجب وقف بناء هذه المباني حتى يتم تخطيط شامل للاقاليم والمدن يحدد فيه الشكل المناسب للإسكان.

ج- ردم البحر لزيادة مساحة القطاع والإستفادة من المساحة في حل مشكلة الإسكان:

وسيتم عرض الموضوع للإستفادة منه في حل مشكلة الإسكان كما يلي:- حاجة القطاع لمثل هذا المشروع: يتفق الجميع علي أن صغر مساحة القطاع (365 كم2) هي المشكلة الأولى التي تواجه أي عملية تنمية وتطويرللقطاع - الدول التي واجهت نفس المشكلة لجأت لإسلوب ردم البحر مثل دولتي سنغافورة وجزر المالديف، ودول أخرى، وذكرت هاتين الدولتين بالخصوص لأن لهما نفس وضع قطاع غزة كصغر المساحة وإنعدام الثروات الطبيعية - أن المسائل الفنية لعملية الردم قد حسمت علميا وتكنولوجيا، ومر أكثر من قرن على ردم البحر في عشرات الدول، منها الدول

الفقيرة ومنها الغنية - أن عامل الأمان موجود، وأكد عليه الخبراء وأكدت عليه المشاريع التي نفذت في دول العالم المختلفة من حيث صمودها أمام الكوارث والزلازل- ان عملية التمويل يمكن توفيرها بوسائل وطرق متعددة، ومنها تسويق المشروع على المستثمرين العرب والأجانب بالمشاركة في العوائد، ولقد تم تسويق مئات المشاريع بنفس الطريقة، وأقرب مثال هو إنشاء كوبري مبارك فوق قناة السويس من قبل اليابانيين على أن يكون لهم نصيب في عوائده لعشرات سنين قادمة. ويبقى القول ان طرح الموضوع للمناقشة إن لم ينفع فإنه لن يضر، وعلى المختصين وأصحاب القرار دراسة هذه الفكرة بعناية وروية، ولو من جانب إستغلال ردم البحر لتوفير أرض للتخلص من مخلفات القطاع أسوة بالتجربة اليابانية.

د - تحديد وضبط النسل في قطاع غزة:

تلجأ كثير من الدول إلى تحديد وضبط النسل لتسهيل عملية التنمية والتطوير ولمواجهة المشاكل الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والعمرانية، ففي الصين مثلا لايسمح للأسرة الواحدة بإنجاب أكثر من طفل واحد، للتقليل من عدد السكان الذى يزيد عن مليار نسمة، وهناك بعض الدول تشجع على زيادة النسل مثل إسرائيل وفرنسا وبعض الدول الأوربية. وهكذا فإن بعض الدول تشجع تنظيم الأسرة وأخرى تفرض تحديد النسل وثالثة تشجع الإنجاب، وعليه يتوجب معرفة السياسة الواجب إتباعها تجاه معدلات الزيادة الطبيعية في فلسطين؟ حيث يحكم هذه السياسة اعتبارات منها: الصراع الديموغرافي بين الفلسطينيين واليهود - صغر مساحة القطاع من جهة، واتساع الضفة من جهة أخرى - للدين الإسلامي والعادات والتقاليد أثر في نفوس السكان فهو يشجع زيادة النسل وكذلك حب الفلسطينيين للإنجاب وبالذات الذكور منهم باعتبارهم عزوة للعائلة ومصدراً للدخل - الظروف الاقتصادية المتدهورة والموارد المحدودة. ويرى الباحث أنه لمواجهة مشكلة الإسكان في القطاع يجب الأخذ بهذا الحل إذا إقتضت الضرورة، ووضعه كأحد الخيارات مع العلم بأنه يحتاج إلى حوار ديني واسع.

هـ- استئجار أرض لمدة 99 عام من جمهورية مصر، وهذا الاحتمال ضعيف جداً:

قد يبدوا هذا الإقتراح غريبا أو حتى مضحكا، ولكن الباحث يرى أنه ممكن التحقيق، وأن له سوابق في العالم، فقد إستأجرت بريطانيا مقاطعة هونغ كونغ الصينية من الصين لمدة 99 سنة، واستأجرت أمريكا الجزيرة المقام عليها سجن غوانتانامو الشهير من كوبا، وهناك الكثير من الأمثلة في العالم، وليس المقصود بهذا الإقتراح نزع سيطرة مصر على الأرض المستأجرة، ولكن تبقى هذه الأرض تحت السيطرة المصرية الكاملة مع توفير الكثير من التسهيلات التى تتعلق بسهولة حركة الأفراد والبضائع.

5 - المصادر البديلة لتعويض النقص الحاد في الموارد والثروات الطبيعية:

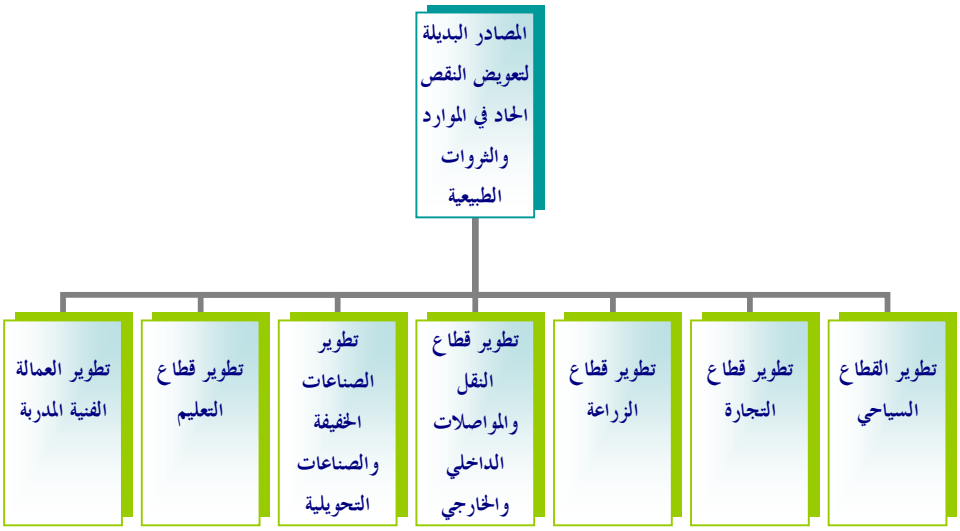

شكل (22): المصادر البديلة لتعويض النقص الحاد في الموارد والثروات الطبيعية

اقتصاد القطاع يعتمد على المعونات الإنسانية من الدول المانحة والمنظمات الدولية والأهلية، وقد تبين ضعف الاقتصاد في القطاع مؤخراً، وعدم قدرة الحكومة على دفع رواتب الموظفين نتيجة للحصار الذي فرض على القطاع بعد تشكيل حماس للحكومة، كما أنه لا يمكن الاعتماد باستمرار على المعونات الخارجية، فكيف إذن يمكن حل المشكلة الاقتصادية مع نقص الموارد والثروات الطبيعية، فضلاً عن إمكانية تطوير هذا الاقتصاد ليلائم متطلبات السكان الملحة والمستجدة مستقبلاً، ويرى الباحث أن إمكانيات القطاع الحالية الضعيفة لا يمكن أن تبني اقتصاداً قوياً وحراً، وذلك في ظل نقص الموارد والثروات الطبيعية، إلا باستحداث وسائل عصرية جديدة لتغطية هذا النقص، ويمكن الإستفادة من تجارب الدول الأخرى التي واجهت نفس المشكلة مثل دولة سنغافورة خصوصاً، والتي اعتمدت في تطوير اقتصادها على السياحة والتجارة والنقل اولا، ثم على الصناعة ثانيا، والإمكانيات التي يمكن تطويرها لخدمة اقتصاد قطاع غزة هي كما في الشكل (22).

أ- تطوير القطاع السياحي، واستغلال إمكانيات قطاع غزة السياحية:

- **تخطيط المناطق السياحية**: هو رسم صورة تقديرية لمستقبل النشاط السياحي في الدولة في فترة زمنية قادمة، وتبدأ العملية بحصر الموارد السياحية وتحديد الأهداف ثم وضع البرنامج

واختبار المشروعات التي تنفذ خلال فترة معينة إلى أن تصبح خطة نوعية لتنمية القطاعات المكونة للنشاط السياحي وتشمل(الفنادق، المطاعم،وكالات السفر،....).

- **عوامل نجاح التخطيط السياحي**: لنجاح عملية التخطيط السياحي يجب توفر العلاقات التالية:

- **علاقة التخطيط بالنشاط الاقتصادي**:_وبنجاح هذه العلاقة تتحقق زيادة في الدخل العام.

- **علاقة التخطيط بالبيئة**: يرتبط التدفق السياحي بعوامل الجذب السياحي متمثلة في المناخ والمناظر الطبيعية والشواطئ، أو عوامل الجذب من صنع الإنسان كالمناطق التاريخية والأثرية والحديثة، ولذلك يجب الحفاظ على الأصول البيئية. ويجب العمل على إعادة إحياء المناطق الطبيعية والأثرية، ومنها الحفاظ على منطقة وادي غزة كمحمية طبيعية وربطه مع المواقع الأثرية المجاورة ومع جزء من محررة نيتساريم لاستخدامها كمتحف وطني ومنطقة للمعارض والمؤتمرات ومتنزها وطنياً. وتحويل مخيم دير البلح مستقبلاً إلى متحف تاريخي يوثق فترة الاحتلال. وحماية المواقع الأثرية ذات الأهمية الحضارية والطبيعية في محافظات غزة وتطويرها ضمن خطة سياحية شاملة[56].

- **علاقة التخطيط بإثراء معرفة السائحين**: وذلك بالتعرف على الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمناطق، مما يسبب الإثراء الذهني ويحقق المتعة النفسية، وعلاقة التخطيط بتدفق النقد الأجنبي: يقاس نجاح التخطيط من خلال عائدات السياحة الدولية أو انسياب رءوس الأموال الأجنبية للاستثمار السياحي.

وتتكاتف [57] المؤسسات والوزارات المعنية للمحافظة على التراث الوطني والتوعية بتاريخ فلسطين، بما ينعكس إيجابا على الجوانب الثقافية والاقتصادية حيث إنه يمكن استغلال المواقع الأثرية كمناطق ترويج سياحية بعد تطويرها. ويذكر أنه توجد قاعات لعرض الآثار في خان يونس ورفح ودير البلح، ولكنها لا تغني عن وجود متحف وطني مركزي، كما أن هناك حاجة لإقرار قانون يحمي الآثار والتراث الحضاري الفلسطيني وأيضاً التعاون مع اليونسكو من أجل إدراج عدة مواقع أثرية في فلسطين ضمن مواقع التراث العالمي، والتعاون مع المؤسسات الدولية لترميم مواقع الأثرية في الضفة والقطاع.

ويذكر أن قسم التاريخ والآثار في الجامعة الإسلامية يشجع طلبته على الانخراط في هذا التخصص بما يؤثر بشكل إيجابي على دراسة تاريخ فلسطين، وفهمه وتفنيد ادعاءات المحتل. ويتوقع مستقبل سياحي واعد في قطاع غزة، وذلك بتوفير المناخ الملائم لتوسيع فرص ومجالات الاستثمار السياحي، إلى جانب مساهمة السلطة في تقديم التسهيلات للمرحلة القادمة، والاستفادة من شواطئ جنوب القطاع، في تسيير سفن سياحية واستثمار مناطق الكثبان الرملية، وفتح باب

الاستثمار السياحي أمام المستثمرين. ولتطوير قطاع السياحة يجب استخدام كل أنواع السياحة مثل السياحة الدينية، السياحة البيئية، السياحة العلاجية، السياحة العلمية ... إلخ. ويقترح الباحث التركيز على السياحة الثقافية لأنها تشتمل على معظم أنواع السياحة، والسياحة الثقافية هي كما يلي:

- **مكونات السياحة الثقافية**: وعناصر السياحة الثقافية هي:

- **العناصر الفضائية المكان**: تشمل العناصر الفضائية الضفة والقطاع التي تحدد الحركة السياحة داخل هذه المناطق، وبينها وبين الأردن ومصر وسوريا ولبنان خاصة، وتحتوي الضفة والقطاع ما يكفي من المواقع الدينية والأثرية والتاريخية والمعالم التراثية لكي تنمو وتتطور سياحياً، وتقسم الأماكن في الضفة والقطاع والمرشحة للنهوض السياحي في إطار السياسة الثقافية إلى 3 أنواع: المواقع الأثرية والدينية للديانات الثلاث المسيحية والإسلام واليهودية - المناطق الجغرافية الجبلية والصحراوية والساحلية - معالم التراث الحضاري والثقافي وتتمثل في المدن التاريخية والأسواق الشعبية والمتاحف والتنوعات العرقية والدينية والثقافية، التي تمثل مظاهر جذابة للسائح المهتم بالثقافة والتاريخ والحياة الاجتماعية، والتنسيق الإقليمي لتسهيل الحركة سيزيد هذا النوع من السياحة.

- **العناصر الوظيفية**: تشمل العناصر الوظيفية للسياحة الثقافية العنصر الحركي، وهو النقل والسفر، والعنصر الاستاتيكي المستقر، وهو الإقامة والظروف المتصلة بها من بنية تحتية، وتمثل هذه العناصر مجموعة خدمات متداخلة، تشمل الإيواء والترفيه والطعام والنقل والبنوك ومكاتب السياحة وغيرها من خدمات ووسائل إقامة متوفرة.

- **العناصر الثقافية**: السائح يرغب في أن يتثقف عن طريق زيارة بلدان ودراسة شعوبها ، ولكي تتحول السياحة الفلسطينية إلى سياحة ثقافية، لا بد من تطوير المادة السياحية بالتركيز على الخصوصيات التراثية والثقافية والحضارية التي تتميز بها المواقع السياحية، وتفهم الثقافة هنا بشكلين: الأول من خلال المعتقدات والتقاليد والعادات والمعارف والممارسات الاجتماعية والتفاعل الإنساني، والثاني يتمثل بأدوات ملموسة ومحددة للتراث كالمصنوعات الحرفية والنشاطات الفنية والمعارض وغيرها. كما إن الارتقاء بالمنتج السياحي من شأنه أن يشجع توعية أكثر إفادة من السياح الوافدين على فلسطين كالمثقفين وذوي المال والمستوى العلمي الرفيع، وتتوفر الفرصة لتدعيم وتثبيت الهوية الثقافية الفلسطينية على خريطة السياحة الدولية بالمؤتمرات والندوات والمعارض السياحية وتوطيد العلاقات مع مختلف الدول وإعادة النظر في القوانين والتشريعات والأنظمة السياحية وتحديثها بما يتناسب ومتطلبات العصر والمرحلة.

- **العناصر الترفيهية**: يرتبط جوهر السياحة الثقافية بالمتعة والفكر بصورة مباشرة، حيث أن مشاهدة المعالم الجديدة الحضارية والتراثية والتاريخية والمتاحف والمسارح والمكتبات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والأسواق المختلفة، تزيد من متعة السائح وتنير فكره، مثل مشاهدة مسرحية أو الاستماع إلى حفل موسيقي، أو مشاهدة مناطق ومعالم أثرية أو طبيعية خلابة، أو السير على الأقدام في الجبال والأودية وممارسة نشاطات تختلف عن النشاطات التي اعتاد عليها، ولذلك يجب إعداد البرامج الترفيهية التي تتناسب مع نوع السائح وعمره والفترة التي يقضيها في الموقع السياحي.

- **أشكال السياحة الثقافية**: لابد من توفر مجموعة من الأطر التي تمكن من تقديم النشاطات الثقافية المختلفة التي تساعد على تشجيع السياحة الثقافية مثل: استحداث المناسبات: مثل مهرجان ليالي غزة، وتنشيط السياحة في عيد الفصح المجيد وفي أعياد الميلاد وفي الأعياد والمناسبات الدينية في الصيف حيث يكون الطقس مناسباً - إحياء المسالك والدروب القديمة: إن إحياء الدروب الأثرية المحلية والدولية التي كانت مكرسة لاستخدامات الحجاج والتجار، بطرازها القديم وأشكالها التاريخية يعزز السياحة الثقافية، مثل المسارات الدينية ومسارات الرحالة المشهورين وطرق الحج والقوافل القديمة - السياحة البديلة: وتهدف إلى خلق مشاركة فاعلة لفئات محددة من المجتمع في السياسة الثقافية، ومن خلال توفير مجالات الاحتكاك والتعاون بين الفلسطينيين والسياح عبر البرامج الخاصة للتعرف على الأرض المقدسة وسكانها وتوفير الفرص لقضاء وقت مع الفلسطينيين وللحوار مع السائح، وذلك بتنظيم برامج إقامة للسياح بين العائلات الفلسطينية أو تهيئة خيم بدوية أو إقامة قرى تستوحي هندستها من الفن المعماري التقليدي، او الزيارات الميدانية مثل الرحلات سيراً على الأقدام، أو التعريف بالمجتمع الفلسطيني من خلال زيارات لقرى ومدن مختلفة والاشتراك بنشاطات ثقافية واجتماعية، والاشتراك بالاحتفالات الدينية والإعلامية، والتعريف بالإسلام والتعريف بالحياة الريفية والحياة البدوية في فلسطين، والتعريف بالمطبخ الفلسطيني والصناعات الحرفية والموسيقى الشعبية والاشتراك بالمواسم الدينية والشعبية مثل قطف الزيتون والعمل في المخيمات الكشفية - الوسائط الثقافية: من أهم الحوافز التي تدفع السائح لزيارة منطقة معينة لفترة زمنية محددة، وفي المجتمع الفلسطيني مجموعة من الوسائط تشجع السياحة الثقافية ومن أهمها: الفرق المسرحية والكشفية والموسيقية والأندية والمراكز الثقافية والمعارض والمؤتمرات.

- **السياحة الثقافية والتنمية**: وحتى تصبح السياحة الثقافية وسيلة من وسائل التنمية لابد أن ترتبط بالمجتمع المحلي، ولا بد من تطوير وتفعيل مشاركة المجتمعات المحلية في تطوير وتنظيم

وإدارة العملية السياحية، ويجب التركيز على التنمية الذاتية وليس التنمية المفروضة من خارج المناطق السياحية، لخلق مجموعات أو منظمات محلية تضم المهنين ورجال الأعمال والسياسيين وأنصار البيئة. وتلعب السياحة الثقافية دوراً مهماً في تنمية الريف، فالريف يتميز بمحيط بشري وطبيعي وتراثي وثقافي تتعانق فيه كل العناصر لتقدم لوحة سياحية متميزة، تزيدها جمالاً الصناعات التقليدية أو الأسواق الأسبوعية التي تجلب السائح إلى مثل هذه المناطق القروية.

- **السياحة البيئية**: فلسطين حباها الله بثروة لا تقدر من ناحية أهميتها البيئية. فهي تتمتع بتنوع حيوي متميز ضمن مناطق جغرافية صغيرة، حيث تمر بها الطيور خلال هجرتها في الشتاء والربيع وأحياناً تقيم لفترات محددة لتتكاثر فيها. وقد صنفت بعض المناطق في فلسطين مثل وادي غزة، غور الأردن وأريحا كمناطق مهمة للطيور من قبل المجلس العالمي لحماية الطيور. وتضم السياحة البيئية نشاطات مراقبة الطيور وتحجيلها، ونشاطات استكشاف الطبيعة بغرض مشاهدة الطبيعة ومراقبة التنوع الحيوي فيها، وللحفاظ على المناطق الطبيعية يجب تدريب طواقم من الأدلاء السياحيين المؤهلين على قيادة المجموعات السياحية التي تعنى بالبيئة.

ب- تطوير قطاع التجارة، بجعل القطاع منطقة حرة يتم فيها عملية التبادل التجاري[58] :

تعتبر التجارة الخارجية من الأنشطة الهامة التي تسهم في تحريك عجلة الاقتصاد في قطاع غزة، حيث بلغ إجمالي حجم الصادرات في العام 1999 نحو 42 مليون دولار، بينما بلغ إجمالي حجم الواردات للقطاع لنفس العام نحو 700 مليون دولار، بما يؤشر على العجز الكبير في الميزان التجاري لقطاع غزة، الذي يقدر بنحو 658 مليون دولار،وقد كان لتأثير الاغلاقات الداخلية والخارجية الدور الأكبر والأساسي في إعاقة عملية الاستيراد والتصدير والتعقيدات التي فرضت على الواردات وإجراءات التفتيش والتخليص في الموانئ، وارتفاع تكلفة نقل البضائع.

- وحينما نتحدث عن التجارة الداخلية والخارجية بعد الانسحاب، لا بد أن نشير الى أن التبادل التجاري بين الضفة والقطاع خاصة في مجال التصدير، قد أصبح أمراً معقداً جداً، حال دون تطوير حجم التجارة الداخلية بينهما. أما في مجال التجارة الخارجية، وفي ظل الظروف الحالية فإن أكثر من 90% من الواردات الفلسطينية تأتي عبر إسرائيل أو من خلالها، مما يعني أن إسرائيل لازالت المسيطر الأول على حركة التجارة الفلسطينية، ولذلك ما لم تتم خطوات فورية لتحسين وتطوير للمعابر التجارية من ناحية، وتحديث وتطوير آليات الاستيراد والتصدير عبر وزارات ومؤسسات السلطة المعنية، خاصة آليات العمل والتخليص على البضائع في المعابر، وخلق الأسس العملية لتشجيع الصادرات وتقنين الواردات الكمالية بالذات، فمن غير المتوقع ان نلمس تحسنا جديا في حجم التجارة الخارجية، وعليه فإن الاسراع باتخاذ الخطوات الجادة صوب

انشاء ميناء غزة، وتشغيل المطار، سيدفع نحو المزيد من التطور النوعي على الأوضاع الاقتصادية عموما والتجارة والصناعة خصوصا. ويقترح الباحث الإستفدة من تجربة سنغافورة وكذلك دولة الإمارات العربية، بتحويل القطاع إلى منطقة تجارة حرة عالمية، ويذكر الباحث بان شبيه بهذه التجربة قد مر بها القطاع فترة الإدارة المصرية للقطاع (1948-1967م) حيث كان القطاع منطقة تجارة حرة للمصريين، مما ساعد في إنتعاش الوضع الإقتصادي في تلك الفترة.

ج- تطوير قطاع الزراعة واستغلال الإمكانيات المتوفرة في القطاع بالأساليب العلمية[59]:

- يعاني قطاع غزة من ندرة المياه، ويعتبر الخزان الجوفي المصدر الأساسي للمياه الصالحة للشرب، وتتركز هذه المياه في المناطق الساحلية، وبلغ حجم الاستهلاك الكلي من المياه في القطاع عام 2000 نحو 142 مليون م3. كما أن القطاع يستهلك من المياه سنوياً كمية تفوق كمية المياه المتجددة، الأمر الذي أضر بالخزان الجوفي الفلسطيني حيث يبلغ حجم العجز الكلي في المياه نحو 30-40 مليون م3 سنوياً وبالتالي فإن تحلية المياه الصالحة للشرب تشكل الخيار الوحيد المتاح لتلبية الطلب المتزايد والسريع على المياه الصالحة للشرب في القطاع.

- واستهلاك المياه المخصصة للزراعة من أعلى مستويات الاستهلاك في القطاع، لذا فإن من اهم الاولويات، التركيزعلى توفير مياه للزراعة من مصادر بديلة ، بدلاً من الاعتماد الكلي على الخزان الجوفي، وهنا تتبدى أهمية إنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي والمياه العادمة واستخدام المياه الناتجة عن هذه المحطات لأغراض الزراعة، بدلاً من طرح فكرة شراء هذه المياه من إسرائيل، وعلى المسئولين في السلطة -وقيادتها- التركيز على إنشاء محطات لتنقية ومعالجة مياه الصرف الصحي في شمال القطاع والوسط والجنوب، بالإضافة الى إنشاء محطة تحلية مياه البحر على شاطئ قطاع غزة، باعتبار هذه المشروعات من أهم الأولويات في المرحلة القادمة.

وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الضفة وقطاع غزة بحوالي 2.2 مليون دونم، أما المساحة المزروعة بالفعل فتقدر نسبتها 84.1% أي ما يعادل 1851070 دونم (86.8% منها زراعة بعلية، 13.2% زراعة مروية)، تتوزع بنسبة 90.4% في الضفة أي ما يعادل 1673759 دونم، ونسبة 9.6% في قطاع غزة أي ما يعادل 177311 دونم، هذا بالإضافة الى ما لا يقل عن 1.5 مليون دونم تستغل كمراعي، الى جانب حوالي 250 ألف دونم أراضي حرجية، علماً بأن أراضي المراعي والمناطق الحرجية ما زالت خاضعة في معظمها لسيطرة العدو الإسرائيلي المباشر ولم يتم تسليم سوى 7% فقط من المناطق الحرجية الى السلطة الفلسطينية، كما أن نسبة الأراضي المروية في قطاع غزة تبلغ 71 % من إجمالي الأراضي

الزراعية بينما نسبة الأراضي المروية في الضفة تبلغ نحو 7% ، أما الأراضي البعلية في قطاع غزة تبلغ نسبتها 29% وفي الضفة الغربية نحو 93%0 **[60]**.

من المتوقع ارتفاع مساحة الأراضي الزراعية الى حوالي 200 ألف دونم في قطاع غزة ، بما سيؤدي الى زيادة متوقعة في حجم الانتاج النباتي والحيواني وحجم العمالة كالتالي: الانتاج النباتي: 21.6 مليون دولار - الانتاج الحيواني: 8.6 مليون دولار - وحجم العمالة: 6000 عامل.

أما آثار الانسحاب على الثروة السمكية**[61]**، فالفوائد المباشرة التي تعود على قطاع الصيد تتمثل في زيادة حجم الشواطئ التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية وزيادة أعداد القوارب الخاصة بصيد الأسماك، وزيادة كميات وقيمة الأسماك المصادة، مع العلم بأن اسرائيل ستظل مسيطرة على المياه الاقليمية العميقة اضافة الى 2.5كم من شمال وجنوب القطاع حسب اتفاق اوسلو، مع اتاحة مساحة واسعة نسبيا من الشاطئ الفلسطيني ما يقرب من (18)كم بحيث تصبح السيطرة الفلسطينية على مياه الشاطئ في حدود 40كم طول، مما سيرفع امكانات صيد الاسماك الى اكثر من الضعف قياسا بعام 1999، بحيث نتوقع وصول قيمتها الى نحو (20) مليون دولار سنويا قابلة للزيادة لعدة اضعاف في حال سيطرتنا الكاملة على المياه الدولية والاقليمية، بجانب مضاعفة عدد العاملين في الصيد وما يترافق معه من تطوير وزيادة معدات الصيد.

د - تطوير قطاع النقل والمواصلات الداخلي والخارجي، وخاصة النقل البحري والجوي:

يمكن الإستفادة من تطوير قطاع النقل والمواصلات الداخلي والخارجي، وخاصة النقل البحري والجوي في الحصول على عائدات مالية كبيرة، تساعد على سد النقص المالي الذي يعاني منه القطاع، كما فعلت كثير من الدول وخاصة سنغافورة، ويقترح الباحث إتباع الخطوات التالية:

- تطوير شبكة الطرق المحلية والإقليمية، وخاصة الطرق المرتبطة مع دول الجوار، وجعلها قادرة على إستيعاب حركة النقل الثقيل والخفيف، وتزويدها بمحطات الخدمة الراقية، والخدمات الأخرى التي تحتاجها الطرق، وكذلك تنسيقها وتجميلها حسب المستوى المطلوب - تطوير وسائل النقل وتحديثها وإستخدام وسائل غير موجودة في القطاع مثل القطارات ومترو الأنفاق وتزويد القطاع بشبكة نقل راقية وكبيرة من الأتوبيسات من حيث الكم والكيف- تطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بقطاع النقل والمواصلات والإتصالات البرية والبحرية، التي تساعد على القضاء على الروتين وتعمل على سرعة الإنجاز - تطوير الموانيء البحرية والجوية لإستيعاب الطائرات والسفن الضخمة، وربطها بشبكة الطرق والمواصلات، وتجهيزها بالمخارن والمستودعات وأنظمة حديثة وعمال وفنيين مدربين .. الخ.

هـ- تطوير الصناعات الخفيفة والصناعات التحويلية والتراثية[62]:

تطور وتقدم القطاع الصناعي هو المقياس الرئيسي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأي بلد من بلدان العصر الحديث، لأن القطاع الصناعي القادر على إثبات وجوده في السوق المحلي أولا -عبر المنافسة الصعبة- سيتمكن من الانتشار وتسويق منتجاته في اسواقه المحلية، وسيعزز امتلاكه القدرة على منافسة السلع والمنتجات الأجنبية سواء في سوقه المحلي أو في الأسواق العالمية، وهي قدرة لا يمكن توفيرها بدون ارتباطها الوثيق بالاستراتيجية الوطنية التنموية الشاملة.

- بلغ إجمالي أعداد المنشآت الصناعية العاملة في قطاع غزة خلال العام 2002 نحو 3842 منشأة توزعت بين الصناعات التحويلية وإمدادات المياه والكهرباء والغاز، تستحوذ الصناعة التحويلية منها على نسبة 93.6%، وبنسبة 6.4% لإمدادات الكهرباء والمياه والغاز، أما فيما يتعلق بإطار الصناعة التحويلية، فقد استحوذت صناعة الملابس على أعلى نسبة من حيث اعداد المنشآت الصناعية نحو 824 منشأة وبنسبة 22.8%، مما يوجب الاهتمام بهذه الصناعات الكبيرة العدد وكثيفة العمالة في أية إجراءات تتم مستقبلاً، سواء من حيث إيجاد مناطق صناعية مناسبة لها، أو من حيث إيجاد شركات توأمة أو تكامل أو دمج لمثل هذه الصناعات مع مثيلتها سواء في السوق الفلسطيني عبر الشركات المساهمة الصناعية العامة أو في الاطار العربي، ثم تأتي من حيث الأهمية صناعة منتجات المعادن (عدا الماكينات وصناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى) وصناعة المنتجات الغذائية والمشروبات وصناعة الأثاث، مما يستدعي الاهتمام على تطوير الصناعات سابقة الذكر.

- أما من حيث مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل، فقد بلغ إجمالي أعداد العاملين في الصناعة في قطاع غزة نحو 19426 عامل خلال العام 2002م تشكل نسبة 14.6% من اجمالي عدد العاملين في اقتصاد قطاع غزة المحلي، واستحوذت صناعة الملابس والصناعات الغذائية والمشروبات وصناعة الأثاث المنزلي ومنتجات المعادن اللافلزية على النسب الأعلى من معدلات التشغيل، وجميع هذه الصناعات ذات كثافة عمالية عالية في القطاع الأمر الذي يوجب ضرورة الاهتمام بتطويرها واعداد الخطط اللازمة لذلك على المدى القريب والمتوسط.

- لقد بلغ حجم القيمة المضافة للصناعة في قطاع غزة نحو 73.2مليون دولار للعام 2002م، توزعت بين الصناعات التحويلية وإمدادات المياه والكهرباء والغاز، حيث بلغت القيمة المضافة للصناعة التحويلية نحو 72.6مليون دولار أي نسبة 99% من إجمالي حجم القيمة المضافة للصناعة في قطاع غزة. وحصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع تعتبر حصة

منخفضة، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة خلال العام 2002م نحو 1271 مليون دولار، ساهمت الصناعة في قطاع غزة فيه بنسبة 5.8%منه، وهي نسبة ضعيفة جدا.

أن القطاع الصناعي يحتاج وبصورة عاجلة الى توفير البنية التحتية والاستثمارية اللازمة لإعادة هيكلة رأس مال هذا القطاع وتحديثه والتخطيط المركزي له بما يتناسب ومتطلبات التطور الاقتصادي والتكنولوجي، واعداد الخطط اللازمة لتوفير الحاضنات التكنولوجية والمناطق الصناعية المطلوبة، وتخصيص مناطق جديدة لإنشاء بنى تحتية، كذلك اتباع استراتيجية وطنية لتنمية وتشجيع الصناعة الفلسطينية وتفعيل وترابط بعض فروعها مع المنتجات الزراعية في الضفة والقطاع.

و - تطوير قطاع التعليم والاعتماد عليه كمورد من الموارد الاقتصادية:

إن الإعتماد على قطاع التعليم كمورد من الموارد الاقتصادية ليس غريبا أو جديدا على قطاع غزة، فبعد نكبة عام 1948م وهجرة الفلسطينيين، وفي زمن الإدارة المصرية للقطاع لجأ سكان القطاع إلى الإستثمار في قطاع التعليم، حيث قاموا بالإنفاق على تعليم ابنائهم وخاصة التعليم الجامعي الذي يؤهلهم للعمل في التعليم والقطاعات الأخرى وخاصة في دول الخليج، بالرغم من حاجة الأباء لهذه الأموال، ولقد قام كثير من الأباء بالإستدانة لتعليم ابنائهم، وبالفعل أدى هذا الإستثمار دوره وحل كثير من مشاكل القطاع المالية لأن تحويلات العاملين في الخارج أستغلت في عمليات الإعمار المختلفة.

ودعوة الباحث لتطوير قطاع التعليم والاعتماد عليه كمورد من الموارد الاقتصادية، ليست كالتجربة السابقة، حيث ان تلك التجربة كانت عفوية وفطرية، ولم تكن وقتها هناك منافسة بل كان سوق العمل مفتوحا ودائما يقول هل من مزيد، ولكن الباحث يدعوا للإستثمار القائم على التخطيط العلمي في الداخل والخارج، ذلك أن قطاع التعليم القادر على إثبات وجوده في الداخل أولا، سيتمكن من الانتشار وسيعزز امتلاكه القدرة على منافسة قطاعات التعليم الأجنبية-عبر المنافسة الصعبة- سواء في الداخل أو في الخارج، مع الأخذ في الإعتبار بتوصيات الباحث والقائمة علي جذب المتعلمين للدراسة في القطاع بالإضافة الى إيفاد المعلمين الى الدول الأخري وهي : تشجيع المؤسسات التعليمية الأهلية والتابعة للقطاع الخاص، حيث اثبت القطاع الخاص تفوقه على القطاع العام في معظم دول العالم وخاصة دول اوروبا وأمريكا - العمل على تشجيع بناء الجامعات وخاصة الجامعات الخاصة، وتزويدها بالخبرات البشرية والمناهج المتطورة والمباني الملائمة - تشجيع إفتتاح أقسام خاصة بالدراسات العليا في مختلف التخصصات وتزويدها بخبرات بشرية ومناهج متطورة ومباني ملائمة - تشجيع إفتتاح أقسام خاصة بالبحث

العلمي وخدمة المجتمع في جامعات فلسطين وتزويدها بخبرات بشرية ومناهج متطورة ومباني ملائمة - العمل على سن قوانين وتشريعات تساعد تطور المسيرة التعليمية- تحقيق شروط ملائمة وبأسعار منافسة للإقامة والدراسة في جامعات ومؤسسات القطاع.

ز- تطوير العمالة الفنية المدربة وتصديرها للخارج، والاعتماد عليها كمورد اقتصادي:

وما ينطبق على تطوير التعليم ينطبق على تطوير العمالة الفنية المدربة، لأن الطلب على العمالة الفنية المدربة يزداد يوما بعد يوم في الدول الأجنبية المتقدمة، بسبب افتتاح الكثير من المشروعات الجديدة وحاجة هذه المشروعات للعمالة الفنية المدربة، الأكثر نشاطا والأرخص اجرا، والأكثر إنتاجا من العمالة المحلية لتلك الدول، ويوصي الباحث بما يأتي لتطوير العمالة الفنية المدربة: تشجيع بناء المعاهد الفنية المتخصصة وتزويدها بالخبرات البشرية والمناهج المتطورة والمباني الملائمة - العمل علي معرفة حاجة الدول الأخرى من العمالة الفنية والعمل على توفيرها.

5-4 حل مشكلة المعابر والحصار الإسرائيلي الخانق:

الحصار المفروض من إسرائيل على الأراضي الفلسطينية لم يسبق حدوثه في أي منطقة من العالم قديماً وحديثاً، وحل مشكلة المعابر لها ارتباط وثيق بحل مشكلة الإسكان، وحل المشكلة الاقتصادية، فبدون تواصل بين الضفة والقطاع لا يمكن خلق دولة حرة ذات السيادة، وبدون الاتصال بالعالم الخارجي وخاصة الدول العربية المحيطة لا يمكن تطوير وتنمية القطاع، وعليه فإن إنشاء الميناء على ساحل القطاع، وإعادة تشغيل وتطوير مطار غزة الدولي، والسيطرة على معبر رفح، تعتبر من الأولويات الضرورية لتنمية وتطوير القطاع ولحل مشاكله الحالية والمستقبلية.

6- النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1- تحديد المشكلة التي يعاني منها القطاع يأتي في سلم الأولويات، قبل وضع الخطط والتصورات المستقبلية، فالمشكلة ليست فيما دمره الاحتلال ولكنها في الإمكانيات المتاحة لحل المشكلة، والقطاع لا يمتلك إمكانيات كافية تمكنه من مجابهة هذه التحديات.

2 - يشكل حصار إسرائيل الخانق على حدود القطاع البرية والبحرية مشكلة لا يمكن إغفالها، حيث حول الاحتلال الإسرائيلي القطاع بعد الانسحاب إلى سجن كبير، ومنع اتصاله مع العالم بشكل كامل، مما أثر وسيؤثر على عمليات تنمية وتطوير قطاع غزة.

3- أهم المشاكل العمرانية التي يواجهها القطاع هي: مساحة القطاع الصغيرة جداً وتبلغ 365 كم^2. والكثافة السكانية العالية والمتزايدة، وكذلك النقص الحاد في الموارد والثروات الطبيعية.

4- يمكن حل مشكلة الإسكان باتباع الوسائل الآتية مجتمعة أومتفرقة: اتباع أسلوب الامتداد الرأسي(الأبراج السكنية)، وردم البحر لزيادة مساحة القطاع، ونقل عدد من سكان القطاع إلى الضفة، وتحديد وضبط النسل في القطاع، واستئجار أرض لمدة 99 عام من مصر.

5- يمكن حل مشكلة نقص الموارد والثروات الطبيعية باتباع مايأتي: تطوير القطاع السياحي، وتطوير قطاع التجارة بجعل القطاع منطقة حرة، وتطوير قطاع الزراعة، وتطوير قطاع النقل والمواصلات الداخلي والخارجي وخاصة النقل البحري والجوي وتطوير الصناعات الخفيفة والتحويلية والتراثية، وتطوير التعليم والعمالة الفنية المدربة وتصديرها والاعتماد عليها كمورد اقتصادي.

6- يمكن حل مشكلة المعابر والحصار الإسرائيلي باتباع الوسائل الآتية: إنشاء الممر الآمن بين الضفة والقطاع، وإنشاء الميناء البحري المقترح على شاطئ مدينة غزة، وتوسيع وتطوير وإعادة إعمار مطار غزة الدولي والسيطرة على معبر رفح الحدودي بين مصر والقطاع.

ثانياً: التوصيات:

1 - يجب وضع خطة وطنية شاملة لحل مشكلة الإسكان في فلسطين وقطاع غزة بما يكفل إيجاد التجمعات العمرانية الأصيلة في نسيجها العمراني وعمارتها ومعبرة عن ثقافتها العربية الإسلامية.

2 – يجب طرح موضوع ردم البحر للمناقشة، فمناقشته إن لم تنفع فلن تضر، وعلى المختصين وأصحاب القرار دراسة هذه الفكرة بعناية وروية، ولو من جانب إستغلال ردم البحر لتوفير أرض للتخلص من مخلفات القطاع أسوة بالتجربة اليابانية.

3 - محاولةالإستفادة من تجارب الدول الأخرى التي واجهت نفس المشكلة مثل دولة سنغافورة والتي اعتمدت في تطوير اقتصادها على السياحة والتجارة والنقل اولا، ثم على الصناعة ثانيا.

4 – يوصي الباحث بما يأتي لتطوير قطاع التعليم وهي: تشجيع المؤسسات التعليمية الأهلية والتابعة للقطاع الخاص، لتفوقه على القطاع العام في معظم دول العالم- العمل على بناء الجامعات، وتشجيع إفتتاح أقسام للدراسات العليا لمختلف التخصصات وأقسام للبحث العلمي وخدمة المجتمع في جامعات فلسطين وتزويدها بخبرات بشرية ومناهج ومباني ملائمة - سن

قوانين وتشريعات تساعد على تطور المسيرة التعليمية- تحقيق شروط ملائمة وبأسعار منافسة للإقامة والدراسة في جامعات القطاع.

5 - تطوير العمالة الفنية بتشجيع بناء معاهد فنية متخصصة وتزويدها بالخبرات البشرية والمناهج والمباني الملائمة والعمل علي تقصي حاجة الدول الأخرى من العمالة الفنية والعمل على توفيرها.

7 - المراجع:

[1]عرب 48: http://www.arabs48.com

[2] - المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - غزة

[3] مؤسسة علوم البحوث التطبيقية (القدس): http://www.poica.org/index.php

[4] د. العيسوي، أسامة عبد الحليم - **حلول مقترحة لمشاريع الإسكان منخفضة التكاليف في قطاع غزة**- مجلة الجامعة الإسلامية – غزة – المجلد السادس عشر – العدد الأول – الدراسات الطبيعية والهندسية -2008م–**ص131 -154**.

[5] د. محيسن، احمد سلامة – **واقع البيوت الأثرية في مدينة غزة وسبل الحفاظ عليها –** مجلة الجامعة الإسلامية – غزة المجلد السابع عشر – العدد الأول – الدراسات الطبيعية والهندسية- 2009م- **ص109-132**.

[6] د. المنسي، يوسف محمود- **الكفاءة الخارجية للتعليم المعماري بكلية الهندسة في الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين –** مجلة الجامعة الإسلامية – غزة – المجلد الثامن عشر – العدد الأول – الدراسات الطبيعية والهندسية – 2010م – **ص99-11**.

[7] د. حلس – **عاهد صبحي- الدور السياسي للعمارة في إطار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي** – مجلة الجامعة الإسلامية – غزة – المجلد الثامن عشر – العدد الأول – الدراسات الطبيعية والهندسية – 2010م –ص115-130.

[8] د. الخروبي- عمران – **إزالة أنقاض ما بعد الحرب والاستعمال المحتمل من أنقاض البناء بعد إعادة تدويرها في محافظات غزة –** مجلة الجامعة الإسلامية – غزة – المجلد التاسع عشر – العدد الأول – الدراسات الطبيعية والهندسية – 2011م –**ص197- 212**.

[9]د. محمد، عبد الرحمن، وآخرون**– قواعد التصميم العمراني المستديم في مشاريع الإسكان الاقتصادي**– مجلة الجامعة الإسلامية– غزة– المجلد التاسع عشر– العدد الأول– الدراسات الطبيعية والهندسية –2011م –ص213-231.

[10] د.المنسي، يوسف محمود- **تكامل المنظومة الهندسية في قطاع غزة ودورها في تطوير قدرات المهندسين لإنجاح عمليات إعادة الاعمار** – مجلة الجامعة الإسلامية – غزة – المجلد التاسع عشر – العدد الأول – الدراسات الطبيعية والهندسية –2011م –ص287-301

[11]– د.الحسين، أيمن و عبد الله، محمد– **تحكم إشرافي واكتساب بيانات لنظام توزيع المياه في مدينة غزة**- مجلة الجامعة الإسلامية– غزة – المجلد التاسع عشر– العدد الأول – الدراسات الطبيعية والهندسية –2011م ص203-321.

[12]د.حسين، محمد- و البرقوني، شادي – **إعادة تقييم وتصميم أنظمة تحكم حديثة لمشاريع الإنارة للطاقة الشمسية المنفذة في قطاع غزة، فلسطين** – مجلة الجامعة الإسلامية – غزة – المجلد التاسع عشر – العدد الأول – الدراسات الطبيعية والهندسية –2011م –ص323-337.

[13]د.الجماصي، علاء الدين – وآخرون – **الوضع المروري في محافظة رفح (دراسة تحليلية)** – مجلة الجامعة الإسلامية – غزة – المجلد التاسع عشر – العدد الثاني – الدراسات الطبيعية والهندسية –2011م –ص 71-98.

[14]د. محسن، عبد الكريم حسن – **القيم التخطيطية لمشاريع الإسكان في قطاع غزة وانعكاسها على مشاريع الإسكان المستقبلية (حالة دراسية: مشروع إسكان تل الهوا)**- مجلة الجامعة الإسلامية – غزة – المجلد التاسع عشر – العدد الثاني – الدراسات الطبيعية والهندسية – 2011م –ص 113-150.

[15] د.انشاصي، عدنان،وأخرون- **حالات دراسية في ترسية العطاءات بأقل الأسعار في مشاريع التشييد** – مجلة الجامعة الإسلامية – غزة – المجلد العشرون – العدد الأول – الدراسات الطبيعية والهندسية –2012م –ص113-137.

[16] د.أبو جامع، نسيم حسن – **اثر الانقسام السياسي على دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الغزي 2004-2009م** – مجلة الجامعة الإسلامية – غزة – المجلد العشرون – العدد الأول – الدراسات الاقتصادية والإدارية –2012م –ص 105-128.

[17] د.الكحلوت، محمد علي – **مخالفات البناء التنظيمية وأثرها على البيئة العمرانية في قطاع غزة** – مجلة الجامعة الإسلامية – غزة – المجلد الرابع عشر – العدد الأول – الدراسات الطبيعية والهندسية –2006م –ص73-103.

[18] د. الفرا، ماجد محمد عبد السلام – أ.اللوج، نبيل عبد شعبان – **تطور الهياكل التنظيمية للوزارات الفلسطينية في قطاع غزة وأثره على الكفاءة الإدارية** –مجلة الجامعة الإسلامية – غزة – المجلد الخامس عشر – العدد الثاني – البحوث الإنسانية –ص461-506.

[19] د.مقداد، محمد إبراهيم حسين – و أ.القدرة، محمد مصطفى محمود – **الاستثمار في المدن الصناعية الفلسطينية، معوقاته وطموحاته وأثره في توفير فرص العمل (دراسة حالة: مدينة غزة الصناعية)** – مجلة الجامعة الإسلامية – غزة – المجلد السابع عشر – العدد الثاني – البحوث الإنسانية –ص597-635.

[20] د.وادي، رشيد عبد اللطيف – و أ. الأشقر، إبراهيم يوسف – **واقع ممارسة التخطيط الاستراتيجي لدى مديري المنظمات غير الحكومية المحلية في قطاع غزة** – مجلة الجامعة الإسلامية – غزة – المجلد السابع عشر – العدد الثاني – البحوث الإنسانية –ص677-712.

[21] د.مقداد، محمد إبراهيم – **اثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين، دراسة حالة: قطاع غزة** – مجلة الجامعة الإسلامية – غزة – المجلد التاسع عشر – العدد الأول – البحوث الإنسانية –ص 1119- 1146.

[22] د.الفليت، عودة جميل – **المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية (دراسة جغرافية)** – مجلة الجامعة الإسلامية – غزة – المجلد التاسع عشر – العدد الثاني – البحوث الإنسانية –ص 1081-1129.

[23] ا.د. حلس، سالم عبد الله – و ا. بكر، بهاء الدين عبد الخالق – **واقع الوقف الإسلامي وطرق استثماره** – مجلة الجامعة الإسلامية – غزة – المجلد التاسع عشر – العدد الثاني – البحوث الإنسانية –ص 1315-1347.

[24] د.عريقات، احمد – و الصالحي، نضال – **العوائق والتحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص** – مجلة الجامعة الإسلامية – غزة – المجلد التاسع عشر – العدد الثاني – البحوث الإنسانية –ص1587-1605.

[25] د. حمدان، صربي محمد – **إدارة النفايات البلدية الصلبة في مدينة غزة : الواقع والطموح من وجهة نظر السكان، دراسة بيئية** – مجلة الجامعة الإسلامية – غزة – المجلد العشرون – العدد الأول – البحوث الإنسانية –ص 379-421

[26] **د.**الفرا، مصطفى كامل، رسالة دكتوراه، **تأثير الاحتلال الإسرائيلي على العمارة والعمران في قطاع غزة**، 2007م، الباب الأول، الفصل الأول، ص10

[27] الموسوعة الحرة (ويكيبيـــديا)، الخمـــيس، 2011/11/17م، س11:00م، آخـــر تحـــديث 2011/11/14م.
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9_%D8%BA%D8%B2%D8%A9

[28] **المخطط الهيكلي لقطاع غزة 2007**، الإدارة العامة للهندسة والتنظـــيم والتخطـــيط، وزارة الحكم المحلي، السلطة الوطنية الفلسطينية.

[29] الموسوعة الحرة (ويكيبيـــديا)، الخمـــيس، 2011/11/17م، س11:00م، آخـــر تحـــديث 2011/11/14م.
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9_%D8%BA%D8%B2%D8%A9

[30] المخطط الإقليمي للمحافظات الجنوبية 2005 – 2020م، وزارة التخطيط.

[31] المخطط الإقليمي للمحافظات الجنوبية 2005 – 2020م، وزارة التخطيط

[32] سيسالم، مازن وآخرون، **مجموعة القوانين الفلـــسطينية**، الجزء السادس، الطبعة الثانيـــة، قوانين الأراضي، إبريل 1987م.

[33] وزارة التخطيط، تقرير حول المخطط القطاعي، قطاع التنمية العمرانية

[34] وزارة التخطيط، تقرير حول المخطط القطاعي، قطاع التنمية العمرانية

[35] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السلطة الوطنية الفلسطينية، **التعداد العـــام للـــسكن. والمساكن والمنشآت 2007م، المؤشرات الأساسية حسب نوع التجمع الـــسكاني**، ينـــاير، 2009م، ص25.

[36] مقابلة شخصية، م. صبحي سكيك، نائب مدير عـــام الإدارة العامـــة للهندســـة والتنظـــيم والتخطيط، وزارة الحكم المحلي، الخميس، 2011/11/3م، الساعة 9:30ص.

[37] صالحة، رائد أحمد، رسالة دكتوراه، **الاستخدام السكني للأرض فـــي محافظـــات غـــزة**، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2003م.

[38] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السلطة الوطنية الفلسطينية، **التعداد العـــام للـــسكن والمساكن والمنشآت 2007م، المؤشرات الأساسية حسب نوع التجمع الـــسكاني**، ينـــاير، 2009م، ص60- 64.

[39] صالحة، رائد أحمد، رسالة دكتوراه، **الاستخدام السكني للأرض فـــي محافظـــات غـــزة**، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2003م.

[40] الكحلوت، محمد علي، ورقة بحثية، **مخالفات البناء التنظيمية وأثرها على البيئة العمرانية في قطاع غزة**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الطبيعة والهندسية)، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، يناير 2006م.

[41] اللجنة المركزية للأبنية وتنظيم المدن، **قانون تنظيم المدن رقم 28 لسنة 1936م**، الملحق رقم 1، مادة رقم 12، بند رقم 1.

[42] مخطط استعمالات الأراضي لقطاع غزة، الإدارة العامة للجنة المركزية، وزارة الحكم المحلي، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2008م.

[43] وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، غزة.

[44] قسم البحوث، وزارة الأشغال العامة والإسكان، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2011م.

[45] قسم البحوث، وزارة الأشغال العامة والإسكان، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2011م.

[46] قسم البحوث، وزارة الأشغال العامة والإسكان، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2011م.

[47] المخطط الإقليمي للمحافظات الجنوبية 2005 – 2020م، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط.

[48] وزارة الأشغال العامة والإسكان، قسم البحوث، غزة، سبتمبر 2011م.

[49] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي (1)**– تشرين ثان 2000م.

[50] نوبي محمد حسن، **العمران الرأسي وأمراض الإنسان**، الطبعة الأولى،جامعة أسيوط، أسيوط، 2000م.

[51] عفيفي، أحمد كمال، **دراسات في التخطيط العمراني**، الطبعة الأولى، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، 1988م.

[52] جريدة الأخبار،13/ 6 / 1998م، القاهرة.

[53] عبد الجواد، توفيق أحمد، التقدم التكنولوجي وأثره على العمارة والمدنية والمجتمع، مجلة جمعية المهندسين المصرية، المجلد 14، العدد 1,1975م، القاهرة.

[54] http://www.qudsway.com/akhbar/arshiv/2005/2005/a/Akbar08&07&147148.htm

[55] البيان-
http://www.albayan.co.ae/albayan/culture/2000/issue36/light/4.htm-

[56]- http://www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2005/8/82907.htm

[57] يوم السياحة العالمي: http://www.wildlife-pal.org/ArticleaAra7.htm

[58] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2004، إحصاءات التجارة الخارجية، بيانـــات غيـــر منشورة.

[59] السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، استهلاك المياه في فلسطين.

[60]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية 2001/ 2002، أغـــسطس 2003م .

[61] وزارة الزراعة، الإدارة العامة للثروة السمكية، دائرة الإحصاء والمعلومات، يونيو2004م.

[62] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي 2002، بيانـــات غيـــر منـــشورة، 2003م.